جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

تقييم أداء الصادرات خارج المحروقات في ظل سياسة التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001- 2021

Performance evaluation of non- hydrocarbon exports in the light of the economic diversification policy - Algeria case study during the period 2001 – 2021.

من إعداد الطالبتين:

- جلولي خيرة
- سعيدان نور الياسمين

تحت إشراف:

د/ مصطفى بوعقل

أعضاء لجنة المناقشة:

د.رفافة عبد العزيز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غليزان	رئيسا
د.بوعقل مصطفى	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غليزان	مقررا
د.بن عبد الله رشا	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الاستاذ الفاضل والمشرف الدكتور "مصطفى بوعقل" على ما قدمه لنا من ارشادات هادفة وتوجيهات قيمة والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحله.

كما نتقدم بشكرنا الجزيل للأساتذة الفضلاء اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث.

كما لا ننسى ان نتقدم بتشكراتنا الخالصة الى كل أساتذة الكلية

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا لنا سندا ورفيقا طيلة الطريق

إلى الأولياء الكرام حفظهم الله

وإلى روح الأب الغالي " لخضر جلولي " رحمه الله برحمته الواسعة

كما نهدي أيضا الى الاخوة والاخوات وكل الاحبة والاصدقاء والى جميع أساتذة تخصص مالية وتجارة دولية وكل زملاء الدفعة

وفقنا الله وإياكم لما يحبه الله ويرضاه

خيرة ونور الياسمين

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض جهود الجزائر في إطار سياسة التنويع الاقتصادي، وتحليل أثرها على أداء الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2021 باستخدام مؤشر هيرشمان-هيرفندال.

توصلت الدراسة إلى أن الجهود الحكومية المبذولة في إطار سياسة التنويع الاقتصادي أدت إلى تحسن تدريجي في أداء الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة، كما أن استقلالية الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية تبقى مرهونة بالاستثمار بقوة في مختلف القطاعات لا سيما القاعدية منها، كالفلاحة، الصناعة والسياحة.

الكلمات المفتاحية :التنويع الاقتصادي ،الصادرات خارج المحروقات، مؤشر هيرشمان-هيرفندال.

Abstract :

This study aims to review Algeria's efforts within the framework of economic diversification policy, and analysis of its impact on the performance of non-hydrocarbon exports during the period 2001-2021 .using the Hirschmann-Herfendaal index

The study found that the government's efforts in light of the economic diversification policy have led to a gradual improvement in the performance of non-oil exports in recent years. The national economy's independence requires a strong investment in various sectors, especially the foundational ones, such as agriculture, industry, and tourism.

Key words: Economic diversification, non-hydrocarbon exports, Hirschmann-Herfindahl index.

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الشكر والتقدير	أ
	الاهداء	ب
	الملخص بالغة العربية	ج
	الملخص بالغة الانجليزية	د
	فهرس المحتويات	هـ
	قائمة الجداول	ز
	قائمة الاشكال	ح
	الفصل الاول : مقدمة عامة	**01**
.1	تمهيد	**02**
.2	اشكالية الدراسة	**02**
.3	فرضيات الدراسة	**03**
.4	اهداف الدراسة	**03**
.5	اهمية الدراسة	**03**
.6	مبررات اختيار الموضوع	**03**
.7	حدود الدراسة	**04**
.8	منهج الدراسة	**04**
.9	محددات الدراسة	**04**
	الفصل الثاني: الاطار النظري للتنويع الاقتصادي والصادرات	**05**
.1	تمهيد	**06**
.2	الاسس النظرية والمفاهيم الاساسية للتنويع الاقتصادي	**07**
1.2	التنويع الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية	**07**
2.2	الاهتمامات الحديثة للتنويع الاقتصادي	**08**
3.2	مفهوم التنويع الاقتصادي	**09**
4.2	دوافع اللجوء الى التنويع الاقتصادي	**11**
5.2	محددات التنويع الاقتصادي	**11**
6.2	معايير التنويع الاقتصادي	**12**
7.2	مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي	**13**
.3	الاسس النظرية والمفاهيم الاساسية للتصدير	**16**
1.3	موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	**16**
1.1.3	الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري	**16**
2.1.3	الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	**17**
3.1.3	الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث	**17**
2.3	مفهوم التصدير	**18**
3.3	اهمية التصدير	**18**
4.3	اهداف التصدير	**19**
5.3	أنواع التصدير	**19**
6.3	استراتيجيات التصدير	**20**
1.6.3	مفهوم استراتيجية التصدير	**20**
2.6.3	انواع استراتيجيات التصدير	**20**
.4	العلاقة بين التنويع الاقتصادي والصادرات	**21**

.5	الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية	22
1.5	الدراسات السابقة	22
2.5	تميز الدراسة الحالية	25
.6	خلاصة الفصل	26
	الفصل الثالث: تشخيص واقع التنويع الاقتصادي والصادرات في الجزائر	27
.1	تمهيد	28
.2	تشخيص لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	29
1.2	اختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر	29
1.1.2	معدلات التضخم فترة 2001 - 2021	29
2.1.2	معدلات البطالة فترة 2001 – 2021	30
3.1.2	معدلات النمو الاقتصادي فترة 2001 - 2021	32
2.2	اختلال مؤشر الموازنة العامة	33
1.2.2	تطورات العجز الموازني في الجزائر الفترة 2001 - 2021	33
3.2	تحليل مؤشرات التجارة الخارجية	35
1.3.2	درجة الانكشاف الاقتصادي على الجزائر فترة 2001 - 2019	35
2.3.2	تطورات سعر الصرف فترة 2001 - 2021	37
3.3.2	تطورات الميزان التجاري فترة 2001 - 2021	39
.3	تقييم لواقع الصادرات في الجزائر	43
1.3	الجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد الوطني	43
2.3	تطور هيكل الصادرات في الجزائر 2001 - 2021	46
3.3	تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات 2001 - 2021	48
4.3	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية فترة 2001 - 2019	51
.4	قياس درجة التنويع الاقتصادي (H.H) في الجزائر فترة 2001 - 2021	53
1.4	إسقاط مؤشر التنويع الاقتصادي (H.H) على الصادرات فترة 2001 - 2021	53
2.4	إسقاط مؤشر التنويع الاقتصادي (H.H) على الموازنة العامة فترة 2001- 2021	56
3.4	البدائل المتاحة لتنويع الصادرات الخارجية خارج قطاع المحروقات	59
1.3.4	تفعيل القطاع الصناعي الفترة 2001 - 2021	59
2.3.4	القطاع الزراعي الفترة 2001 - 2019	62
3.3.4	القطاع السياحي الفترة 2001 - 2019	64
.5	خلاصة الفصل	67
	الفصل الرابع: خاتمة عامة	68
	خاتمة عامة	69
	قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.3)	تطورات معدلات التضخم في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**29**
الجدول رقم (2.3)	تطورات معدلات البطالة في الجزائر الفترة 2001 – 2021	**31**
الجدول رقم (3.3)	تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2001 – 2021	**32**
الجدول رقم (4.3)	تطورات العجز الموازني في الجزائر الفترة 2001 – 2021	**34**
جدول رقم (5.3)	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر 2001 – 2019	**36**
الجدول الرقم (6.3)	تطورات سعر الصرف في الجزائر الفترة 2001 – 2021	**38**
الجدول رقم (7.3)	تطورات الميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**40**
الجدول رقم (8.3)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية الفترة 2001 - 2021	**46**
الجدول رقم (9.3)	تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات الفترة 2001 - 2021	**49**
الجدول رقم (10.3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الفترة 2001 - 2018	**51**
الجدول رقم (11.3)	قيمة الصادرات للجزائر الفترة 2001 – 2021 وقيم مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H)	**54**
الجدول رقم (12.3)	تطورات الايرادات العامة في الجزائر الفترة 2001 – 2021 وقيم مؤشر التنويع الاقتصادي (H.H)	**57**
الجدول رقم(13.3)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري 2001 - 2021	**60**
الجدول رقم (14.3)	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي ومعدل نمو القيمة المضافة خلال الفترة 2001 - 2019	**63**
الجدول رقم (15.3)	إيرادات قطاع السياحة ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الفترة 2001 - 2019	**65**

قائمة الاشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	مفهوم التنويع الاقتصادي	10
الشكل رقم (2.2)	محددات التنويع الاقتصادي	12
الشكل رقم (3.2)	منحني مؤشر جيني	15
الشكل رقم (1.3)	تطورات معدلات التضخم في الجزائر الفترة 2001 - 2021	30
الشكل رقم (2.3)	تطورات معدل البطالة في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**31**
الشكل رقم (3.3)	تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**32**
الشكل رقم (4.3)	تطورات العجز الموازني في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**35**
الشكل رقم (5.3)	تطورات أسعار الصرف في الجزائر الفترة 2001 – 2021	**39**
الشكل رقم (6.3)	تطورات الميزان التجاري في الجزائر الفترة 2001 – 2021	**41**
الشكل رقم (7.3)	تطور معدل التغطية في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**41**
الشكل رقم (8.3)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية الفترة 2001 - 2021	**47**
الشكل رقم (9.3)	نسبة الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية في الجزائر الفترة 2001 - 2021	**48**
الشكل رقم (10.3)	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية الفترة 2001 - 2021	**50**
الشكل رقم (11.3)	الاسواق المستوردة للمنتج المصدر من طرف الجزائر في سنة 2017 (جميع المنتجات)	**52**
الشكل رقم (12.3)	تطورات مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H)للصادرات وإجمالي الصادرات خارج المحروقات وإجمالي الصادرات في الجزائر الفترة 2001 -2021	**56**
الشكل رقم (13.3)	تطورات مؤشر التنويع الاقتصادي (H.H) للموازنة العامة	**58**
الشكل رقم (14.3)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي	**61**

مقدمة عامة

1. تمهيد :

تسعى العديد من الدول ذات الاقتصاد الأحادي بالعمل الجاد على تبني استراتيجية محكمة من أجل تنويع وتنمية الصادرات وانجاحها من خلال تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية، التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في النمو الاقتصادي .

والجزائر كغيرها من الدول النفطية أدركت الاهمية التي تتولد من توسيع القاعدة الانتاجية للخروج من تبعية المورد الواحد، خاصة في ظل تذبذبات وتراجع أسعار النفط في العقود الاخيرة، وتعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات خارجية وداخلية عدة، فرض على الحكومة الجزائرية ضرورة تنويع اقتصادها و تطويره لفك الارتباط بالمحروقات و تحسين أداءها الاقتصادي .

ينطوي التنويع الاقتصادي على تطوير الاقتصاد من خلال توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية وتعزيز مختلف القطاعات الاخرى غير النفطية، ويتطلب ذلك اجراءات منسقة واستراتيجية تهدف الى تحفيز النمو وتطوير القدرات التنافسية للشركات المحلية و تشجيع ريادة الاعمال والابتكار وتعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر في البلاد، ومن اجل تحقيق هذا الهدف، تركز الحكومة الجزائرية على تنويع القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات وترقية التجارة الخارجية للبلاد، تعد الصادرات خارج المحروقات احد المكونات الرئيسية لتنويع الاقتصاد، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين حصيلة التجارة الخارجية وتوفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل الاستثمارات وتنفيذ البرامج الحكومية .

ومن بين المؤشرات المستخدمة في هذا الصدد هو مؤشر هيرشمان-هيرفيندال الذي يستخدم لقياس مدى تركيز الصادرات في بلد معين حيث يقيس هذا المؤشر نسبة حصة الصادرات غير النفطية في الصادرات الاجمالية للدولة، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر بمثابة اشارة ايجابية على تنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة .

2. اشكالية الدراسة :

يتطلب التنويع الاقتصادي جهودا جادة ومستمرة لتعزيز وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وهو يشير الى السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة حصة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد غير النفطي، لذلك يأتي تقييم أداء الصادرات خارج المحروقات كأحد العوامل الحاسمة في تقييم تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي، من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

الى اي مدى ساهمت جهود الدولة الجزائرية في تعزيز الصادرات خارج المحروقات في ظل سياسة التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2021؟

وينبثق عن هاته الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الايرادات الحكومية في الجزائر؟
- ✓ هل يتجه الاقتصاد الجزائري نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي ؟

3. **فرضيات الدراسة** :

✓ تساهم الصادرات خارج المحروقات في الايرادات الحكومية بنسب ضئيلة جدا مقارنة بقطاع المحروقات .

✓ يتجه الاقتصاد الجزائري في العقد الاخير نحو تحسين مؤشرات التنويع الاقتصادي و التخلي عن الاعتماد المطلق على المحروقات.

4. **أهداف الدراسة** :

تسعى هاته الدراسة الى تحديد بعض المفاهيم وتحقيق جملة من الاهداف و ذلك بالاستعانة بمختلف الدراسات والبيانات المتاحة نوجز ابرزها في ما يلي :

- ➢ التعرف على المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي والصادرات.
- ➢ التعرف على تطورات الاقتصاد الجزائري .
- ➢ الاشارة الى بعض البرامج التنموية الهادفة الى تنويع الاقتصاد الوطني و تخفيف الضغط على قطاع المحروقات .
- ➢ تقديم صورة عامة على واقع قطاع الصادرات في الجزائر.
- ➢ قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ➢ التعرف على إمكانيات الاقتصاد الجزائري وأهم البدائل المتاحة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

5. **أهمية الدراسة** :

تتجلى الاهمية العلمية للبحث في كونه يتعلق بإحدى الموضوعات الهامة والحديثة، والتي شغلت العديد من الدول والباحثين، على غرار الجزائر ألا وهي كيفية ترقية الصادرات وفك الارتباط المفرط لقطاع المحروقات كونها طاقة تتميز بالنضوب وكذا حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط على المستوى الخارجي، خاصة بعد الازمة النفطية في سنة 2014، و ذلك في إطار سعي الدولة الجزائرية نحو تجسيد برامج وسياسات هادفة لإنجاح التنويع الاقتصادي وتعزيز الاداء الاقتصادي الذي يحقق الاستدامة الاقتصادية .

6. مبررات اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا للموضوع لطبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاولى على المحروقات، وللضرورة الملحة التي تستدعي وضع سياسة تنويع اقتصادي كمحفز لإنعاش الاقتصاد وترقية التجارة الخارجية وبالتالي دفع عجلة التنمية .

اضافة الى التخصص الاكاديمي الذي يسمح بالخوض في هذا النوع من المواضيع وكذا رغبة في المساهمة لإيجاد حلول تساهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري .

7. حدود الدراسة :

ركزت الدراسة من حيث الإطار المكاني على البيانات الخاصة بواقع الصادرات خارج المحروقات في ظل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2021.

8. منهج الدراسة :

إن طبيعة الموضوع وخصوصياته استدعت الاعتماد على المنهج الوصفي في طرح بعض المفاهيم النظرية حول التنويع الاقتصادي والصادرات وما يخصهما، كما تم اللجوء إلى المنهج التحليلي في سياق تحليل مجموعة من الجداول والبيانات المتعلقة بالدراسة، بما يساعد للوصول الى نتائج اكثر دقة تسمح بالبحث عن حلول مناسبة لمعالجة الاختلالات على مستوى الهيكل الانتاجي الوطني .

9. محددات الدراسة:

- انعدام المراجع من الكتب الخاصة بموضوعي التنويع الاقتصادي وترقية الصادرات .
- صعوبة تحليل الجداول والبيانات بسبب تضارب الاحصائيات والمعلومات وتباينها من مصدر لآخر.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات الخاصة بالسنوات الاخيرة في بعض العناصر.
- عدم توفر المراجع من المذكرات المتعلقة بالتخصص وموضوع الدراسة في مكتبة الجامعة.
- اتساع الموضوع وشموله حال دون الالمام والاحاطة بجميع عناصره وجوانبه المختلفة .

الفصل الثاني:

الاطار النظري للتنويع الاقتصادي والصادرات

1. تمهيد

في ظل التغيرات الراهنة والتقلبات الفجائية لأسعار النفط على المستوى الخارجي، أصبح لزاما على الدول النفطية تبني سياسة التنويع الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط. كاستراتيجية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات والاختلالات التي تصيب بنيتها الاقتصادية، حيث تسعى الدول من خلال التنويع الاقتصادي إلى تطوير المنتجات وزيادة الاستثمار وتوسيع نطاق الدخول إلى الأسواق العالمية، والذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيزه بما يضمن تحقيق الاستقرار والتوازن.

يستهدف هذا الفصل من الدراسة، الإلمام بالجوانب النظرية لكل من التنويع الاقتصادي والصادرات من خلال جزئين نستعرض فيهما المفاهيم الأساسية لمتغيرين، والعلاقة بينهما، ثم ذكر أهم الدراسات التي تبنت هذا الموضوع .

2 الاسس النظرية والمفاهيم الاساسية للتنويع الاقتصادي:

إن التنويع الاقتصادي هو الركيزة الاساسية التي تساهم في بناء وتمتين القاعدة الاقتصادية للدول المتطورة، كما يعد هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر استدامة من خلال تنويع السلع والخدمات التي تنتجها ،لتقليل الاعتماد على مورد واحد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وفيما يلي سيتم عرض بعض المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

1.2 التنويع الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية :

إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين Laughlin Mac، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية ، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في انتاج المواد الأولية .

كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940 ،1950 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال **(دفرور، 2017، الصفحات 375-358)** :

- قام الاقتصاديان روسونستان وردان , Rodan Rosenstein بمعالجة موضوعي أثر التعليم d'entrainement effet وكثافة مصفوفة ما بين القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي
- بالنسبة لاقتصادي برنيس Bernis فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكر قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو Perroux François، والتي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطية موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي .
- من جهة أخرى ركز الاقتصاديان روستو وكيزنايت rosow et kuzneit على التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.

- ركز الاقتصادي لويس lewis على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل اساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي و التحول من الاقتصاد التقليدي .
- ورغم كون اشكالية تنويع الصادرات في صلب الاعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا ان الازمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في اواخر سنوات 1970 بالإضافة الى فشل سياسة احلال الواردات كانتا سببا في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي، استقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي اصبحا العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الاخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة في الدراسات الاقتصادية .

2.2. الاهتمامات الحديثة للتنويع الاقتصادي

شهدت السنوات الاخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الاسباب منها :

ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما ان كثيرا من الدراسة أشار الى القيود المفروضة على العرض وضعف التنويع الاقتصادي كما ان العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي والعوامل المفسرة له، ومن بين أهم هذه الدراسات **(دفرور، 2017، الصفحات 358-359)**:

- دراسة lmbs and wacziarg اللذان استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى النمو الاقتصادي يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية : التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي يبدأ في التركز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد
- في دراسة لهما برهن klinger and lederman على صحة ما توصل إليه الباحثان lmbs and wacziarg في حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

- اقترحا كل من strauss-kahn، cadot تقسيم مؤشر التركز لthail الذي يمثل الهامش التكثيفي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة) لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها يتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا الى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات .

3.2. مفهوم التنويع الاقتصادي :

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متعددة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر اليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج، ومن يربطه بالصادرات، وهناك من يربطه الايرادات المالية. ومن أهم التعاريف التي نسبت الى التنويع نجد :

التعريف الاول : حسب المعهد العربي للتخطيط فإن التنويع الاقتصادي هو سياسة إنمائية تهدف إلى تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة ورفع مستويات الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق مختلفة أو جديدة بدلاً من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر، يمكن أن يشير التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، تنويع مصادر إيرادات الميزانية العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية **(بوشول، 2017، صفحة 228)**.

التعريف الثاني : التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، أي توسيع قاعدة الإنتاج، زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلع والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي. هذا يحرر الاقتصاد من خطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة أولية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي استغلال جميع الموارد والقدرات الإنتاجية المحلية لضمان تراكم عمليات ذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، والوصول إلى المرحلة التي تهيمن فيها المنتجات المحلية على السوق المحلي، وتحقق تدريجيا تنويع الصادرات **(قروف، 2016، صفحة 638)**.

التعريف الثالث : وبالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، يعني التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد المطلق على قطاع النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الموازنة العامة من خلال تطوير القطاعات غير النفطية وتطوير الصادرات غير النفطية ومصادر الإيرادات غير النفطية يبرر البقاء خارج الساحة النفطية، يعني أيضا تقليص دور القطاع العام وتنمية دور القطاع الخاص، أو خلق اقتصاد حديث **(aissaoui.a، 2009، صفحة 6) .**

التعريف الرابع : يشير التنويع الاقتصادي إلى الآليات التي بإمكانها المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الوطنية، وكذلك تعزيز القدرة على الولوج للأسواق الدولية بتنويع الصادرات، فالتنويع الاقتصادي إذن هو خلق لأنشطة اقتصادية أكثر تطورا، تتسم بالديمومة والمحتوى التكنولوجي

المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي باختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الاقتصاد النفطي **(كورتل، 2019، صفحة 6)**.

التعريف الخامس : إن التنويع الاقتصادي الكلي هو عملية تحول هيكلي للاقتصاد، بالانتقال من نسيج اقتصادي تهيمن عليه قطاعات النشاط الاولية (الموارد الطبيعية الزراعة والتعدين إلى غير ذلك) إلى القطاعات الثانوية (المعالجة ،التصنيع ..إلى غير ذلك) و(الصناعات الثالثة التجارة ،السياحة ..) **(ngangous، 2016، صفحة 48)**.

ومما سبق يتضح لنا ان التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الامد تهدف لتحقيق تحول هيكلي، يستند أساسا على مفهوم تقليل المخاطر ،كما يهدف إلى توزيع الاعتماد الاقتصادي على عدة مصادر دخل، وبالتالي تخفيف التبعية عن مصدر واحد وتوفير فرص اقتصادية جديدة ،كما يساعد التنويع الاقتصادي على تعزيز التنافسية والإنتاجية وتحسين الجودة والتكنولوجيا، مما يؤدي الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1): يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي

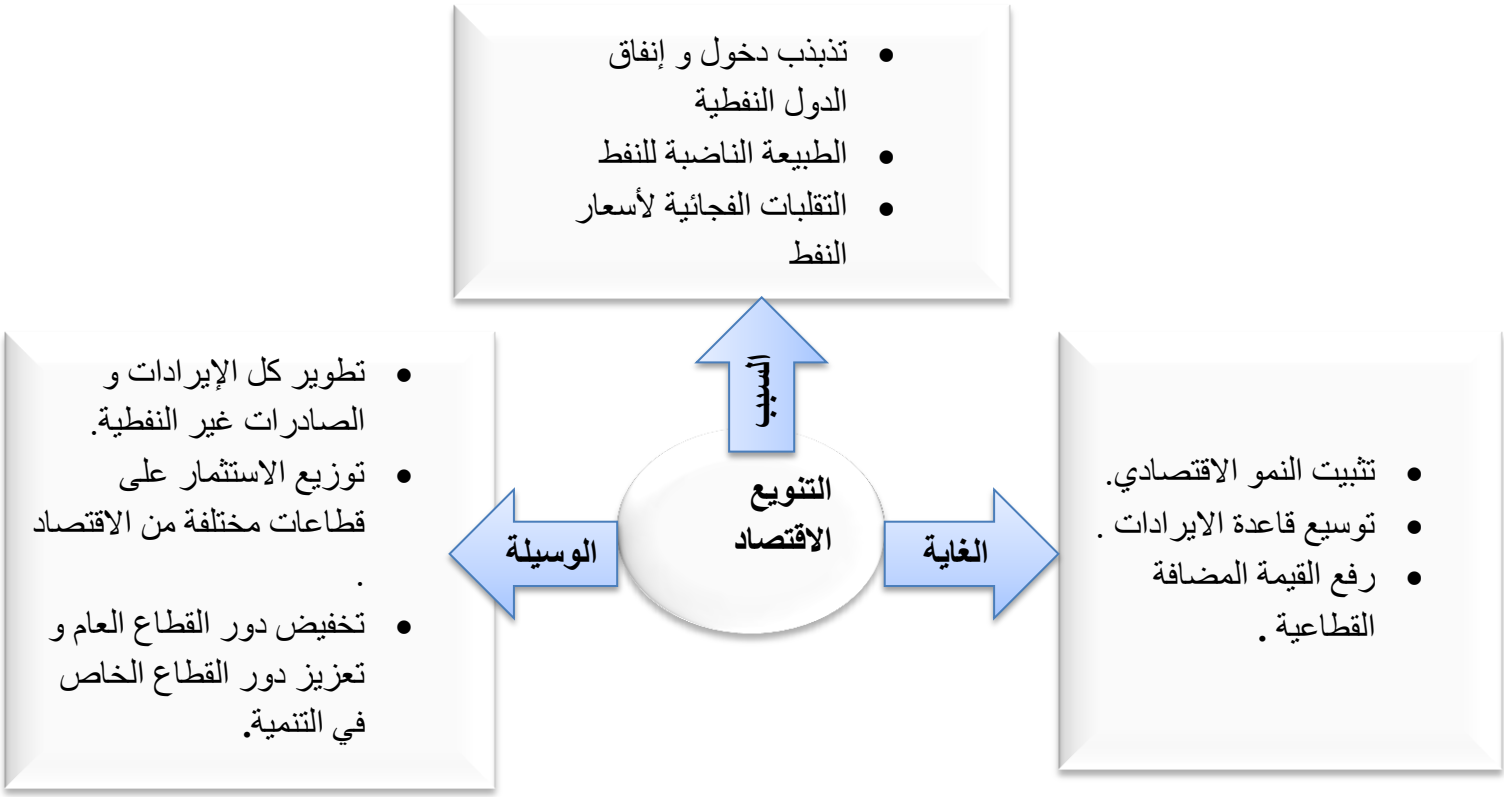

المصدر: (صالح، 2020، صفحة 36)

4.2.دوافع اللجوء الى التنويع الاقتصادي :

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية، عموما يمكن إدراج أهم هذه الاسباب والدوافع في النقاط التالية **(h.w, 1950, pp. 473-485)**:

- **تخفيف المخاطر :** تعتبر البلدان الأكثر تنوعًا الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية لأن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مترابطة بشكل إيجابي، وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل Massell سنة 1970 من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم و نامي .

- **تحقيق النمو و استدامته :** ظهرت مناقشات التنويع الاقتصادي مبكرًا من خلال نموذج romer المتعلق بنظريات النمو، حيث ركز على اثر تنويع المدخلات عل النمو، بناءا على ذلك فإن تنوع المنتجات (المدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، في هذه الحالة فان الاقتصاد الذي باستطاعته إنتاج العديد من السلع المختلفة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي، في الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية أن النمو والانتاجية يعتبران من العوامل التي ترتبط بشكل كبير وايجابي بالتنوع الاقتصادي .
- **استنزاف الموارد الطبيعية:** يثير استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الجزائر، وخاصة النفط، مسألة الاستدامة الاقتصادية، حيث يفرض المنطق الاقتصادي استبدال هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عند انخفاض احتياطات هذه الموارد .

5.2. محددات التنويع الاقتصادي :

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي **(زروق، 2018-2019، صفحة 25)**:

- **العوامل المادية**: كالاستثمار ورأس المال البشري.
- **متغيرات الاقتصاد الكلي** : سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- **المتغيرات السياسية** : الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني .
- **السياسات العمومية**: المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- **الوصول الى الأسواق الخارجية** : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)،والحصول على التمويل.

الشكل رقم(2): يوضح محددات التنويع الاقتصادي .

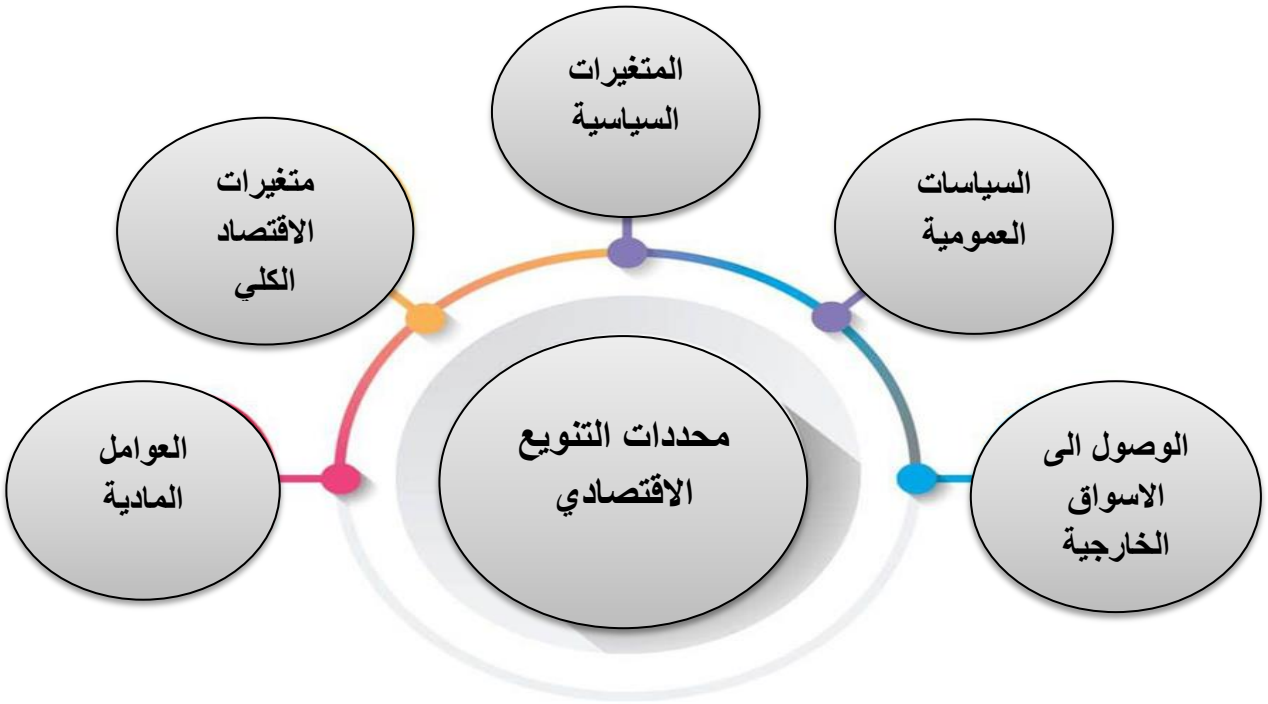

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (زروق، 2018-2019)

وهكذا، فإن غياب القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الحيوية والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كزيادة معدلات التضخم لاتساهم في إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ مناسب لتنويع الأعمال، بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية التي تساهم في زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب ايضا وسائل نقل واتصالات ومرافق وبنى تحتية متطورة.

6.2. معايير التنويع الاقتصادي :

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي في أي دولة وهي **(الخطيب، 2014، صفحة 10)** :

- **معدل و درجة التغير الهيكلي**: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو تقلص إسهام هذه

القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات .

- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط :**حيث أن التنويع يمكن أن يساهم في الحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن .
- **الإيرادات** :تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.
- **الصادرات**: تطور نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ، حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا، ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد الوطني الجزائري يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، كما يمكن أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
- **الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت**: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمنا نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** حيث يمكن الاستناد على هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

7.2. مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي :

للتنويع الاقتصادي مؤشرات دالة عليه، فعند تطبيقها على أي اقتصاد يتبين على أنه اقتصاد أحادي أو اقتصاد متنوع **(دعمي، 2022)**.و في هذا السياق فإن هناك العديد من المؤشرات الإحصائية للتنويع والتي تختلف في كفاءتها ومدى ملاءمتها لأغراض القياس، لذا فإن هذا الاختلاف يرجع إلى حقيقة أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، وبعض هذه المقاييس تعتمد على قياس ظاهرة التشتت (قياس التشتت كمؤشر جيني)، وبعضها يعتمد على درجة التنويع ، مثل معامل هيرفندال- هيرشمان الذي يعتبر الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في

نفس الدول خلال فترات مختلفة ،يجب الاعتماد على مرجع واحد يقيس مدى التنوع الاقتصادي **(الخطيب، 2014، صفحة 9)** .

مؤشر هيرشمان _هيرفيندال : يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي : الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة التالية:.

$$H = \frac{\sqrt{\sum\left(\frac{xi}{x}\right) - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

- حيث **(عطية، 2022، صفحة 84)** :

X:الناتج المحلي الاجمالي

Xi:الناتج المحلي الاجمالي في القطاع

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

مؤشر هيرشمان-هيرفندال يأخذ قيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع معدوم، وفي هذه الحالة التي يكون الناتج فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط وعدم مساهمة القطاعات الأخرى فيه .

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرشمان-هارفيندال من الواحد كان ذلك دليل على ضعف التنويع الاقتصادي و العكس صحيح **(unctad, 2008, p. 4)**.

معامل جيني :يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Index Gini من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى لوريتر curve lorenz ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث **(خطيب، 2011، صفحة 211)** .

الشكل رقم(3): يمثل منحني مؤشر جيني .

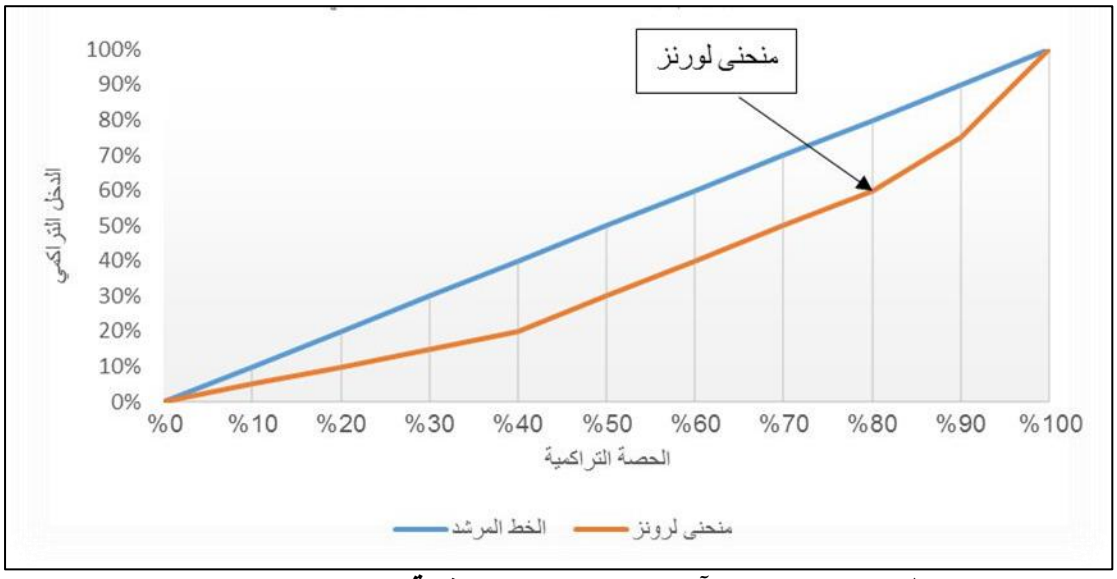

المصدر : (ممو و آيت يحي، 2013، صفحة 517)

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{k-1} (Y_{i+1} + Y_i)\,(X_{i+1} - X_i)$$

حيث **(عطية، 2022، صفحة 86)**:

Xi:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) يمثل المحور الأفقي.

Yi:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) .

N: عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح) الذي يمثل المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن الواحد **(خطيب، 2011، صفحة 211)**.

3. الاسس النظرية والمفاهيم الاساسية للتصدير:

يشمل الفكر الاقتصادي قديما وحديثا على العديد من الآراء، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، حيث أعطوا للصادرات مكانتها المرموقة المستحقة، وتلعب الصادرات دور أساسي بوصفها محرك وأحد استراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعتبر التصدير من بين القضايا

الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة، ويعتبر الوسيلة الأكثر إتباعا لاقتحام الأسواق الخارجية، وفيما يلي سيتم عرض المفاهيم المتعلقة بالتصدير .

1.3.موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي:

اهتم المفكرون الاقتصاديون بالتجارة الخارجية خاصة بنشاط التصدير الذي رأوا فيه اهمية بالغة رغم اختلاف اتجاهاتهم عبر السنوات الطويلة الماضية والحاضرة، لذا سوف نتطرق الى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير وذلك كما يلي:

1.1.3. الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

أكد التجاريون علي أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الاكبر من المعادن النفيسة(الثروة) للأمة، هي التجارة الخارجية كما دعوا الى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، وتحقيق هدف جمع الثروة للأمة، لأن التجارة تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الاضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب يكون لصالح الدولة **(سعيدي، 2002، الصفحات 6 - 7)**، وذلك من خلال رفع صادرات وتقليل من الواردات، بالإضافة إلي ضرورة تدخل الدولة في التجارة والاقتصاد وتنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى.

وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لدي التجاريين من خلال **(شهرزاد، 2018، صفحة 45)**:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل علي توسيع واكتشاف أسواق جديدة خاصة في البلدان المستعمرة أو المنكشفة حديثا.
- تقديم الدعم والإعانات لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر من خلال سياسة الأجور المنخفضة.
- إنشاء مناطق حرة و الموانئ التي شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

حيث اختلفت الوسائل والسياسات عند التجاريين باختلاف ظروف كل دولة فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على المعادن النفيسة اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

أما فرنسا قامت بتشجيع الصناعة الوطنية ودعم تنافسيتها، عن طريق الوزير ولبير الذي اعتمد على سلسلة من الإجراءات الحمائية لضمان الحفاظ علي ميزان تجاري رابح **(البيلاوي، 1990، صفحة 38)**.

2.1.3. الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

بعد أن تراجعت أفكار التجاريين، نادا المفكرون الكلاسيكيون بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، والتوازن الاقتصادي التلقائي، ومن بين رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

- **أدم سميث**: حيث اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الاول للنمو الاقتصادي بالإضافة الى التخصص وتقسيم العمل والميزة المطلقة باعتبارها أهم الاسس التي تنمي التجارة الدولية.
- **دافيد ريكاردو**: أبرز دور التجارة الخارجية وأهميتها في التنمية الاقتصادية من خلال أسس علمية جديدة، تمكن كل الدول من الاستفادة من التجارة الدولية ألا وهي اختلاف النفقات النسبية **(حياة و دردور ، 2012، صفحة 24)**.
- **جون إستيوارت ميل**: في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الاجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في المقابل، حيث توصل أن كل الاطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول النامية الاكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل الطلب على المستوى الدولي.
- **هكشر أولين**: حاولت هذه النظرية للإجابة عن السؤال لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدولة؟ فأجابت عن هذه النظرية عن طريق نظرية " وفرة عناصر الانتاج " التي تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الانتاج المتوفرة لديها، وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها الى عناصر الإنتاج نادرة.

أما النظرية الثانية نظرية "تعادل أسعار عناصر الانتاج" فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي الى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الانتاج المتجانسة بين دول العالم **(الحميد، 2013، صفحة 53)**.

3.1.3. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

بمساهمات كينز تبين أن الصادرات تعتبر أحد مكونات الدخل الوطني حيث تساهم فيه من خلال زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

في حين أشار " marx" أن الدول النامية يستحيل أن تلعب فيها التجارة الخارجية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية في ظل السيطرة التامة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية العالمية.

أما " myrdal"فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، وغالبا ما ترتفع الصادرات في الدول النامية التي تقتصر على المواد الاولية والمواد الخام وبعض الصناعات الناشئة الهامشية **(حياة و دردور ، 2012، صفحة 24)**.

أما"nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة الانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد أكثر كفاءة، وضرب مثلا عن الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة، كما أكد ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في البلدان النامية **(عيدة، 2013، الصفحات 352 - 353)**.

2.3. مفهوم التصدير:

لقد قام الكثير من الاقتصاديين بإعطاء مفاهيم عدة للتصدير، إلا أن معظم هذه التعاريف تصب في نفس الإطار حيث نجد من بينها:

التعريف الاول: تعرف الصادرات على انها عملية تقوم علي بيع وإرسال السلع والخدمات وطنية الى الخارج **(عطاء الله، 2017، صفحة 73)**.

التعريف الثاني: تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العامل الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب الناتج الوطني **(صخري، 2005، صفحة 130)**.

التعريف الثالث: تعرف بأنها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي متمثلة بسلع تتم شحنها وتقديمها الى بلد أخر ليتم بيعها وتداولها ونقلها للأجانب **(عليمات، 2018، صفحة 363)**.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الصادرات على انها النشاط التجاري الذي تقوم به الدول، لتصريف فائضها الاقتصادي عن طريق اقتحام مختلف الاسواق العالمية والدولية أخرى.

3.3. أهمية التصدير:

يعتبر التصدير ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما اعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطر مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق، ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبها تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد، وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الاهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول **(الوليد، 2007، صفحة 13)**.

4.3. اهداف التصدير:

تتمثل أهداف التصدير فيما يلي (**الحميد، 2013، صفحة 51**):

أ) **الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية وهي:**

- ✓ تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- ✓ توزيع جغرافي للمخاطر.
- ✓ التكيف مع المنافسة.
- ✓ التواجد في السوق الدولية.

ب)**الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:**

- ✓ الزيادة في رقم الأعمال.
- ✓ رفع هوامش المردودية و الايرادات المالية.
- ✓ رفع مردودية رؤوس الاموال المستثمرة.
- ✓ تسمح المنافسة من الرفع من فعالية لتسير المالي للمؤسسة.

ج) الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- ✓ تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة.
- ✓ استغلال الامتيازات المتوفرة.
- ✓ خفض الكلفة الانتاجية.
- ✓ رفع من جهود البحث و التطوير.

5.3. أنواع التصدير(الصادرات):

يمكن تقسيم انواع الصادرات الى ما يلي (**شهرزاد، 2018، الصفحات 8-9**):

1- **الصادرات المنظورة**: يشمل هذا النوع السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما الى مقيمين في دولة اخرى، وتنتقل عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن مشاهدتها ومعاينتها، وإحصائها في السجلات.

2- الصادرات غير المنظورة : تشمل مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى، مثل خدمات النقل، السياحة، التأمين، الدراسة، العمل، العلاج بالخارج...الخ، وكذلك خروج رؤوس الاموال للاستثمار بالخارج، النفقات الدبلوماسية، نفقات البعثات، مدفوعات البريد الهاتف، وخدمات أخري تسمى أيضا بالصادرات غير المرئية، بالعودة الى ميزان المدفوعات، تجد عناصر كثيرة مكونة للصادرات من هذا النوع وهي:

- الهبات وباقي المعاملات الوحيدة الجانب كالتحويل لمدخرات العمال الاجانب بالخارج.
- حركة رؤوس الاموال على المدي القصير، اي القروض قصيرة الاجل التي تمنح للخواص في الخارج وديون البنوك الوطنية مع الخارج.
- حركة رؤوس الاموال طويلة الاجل، وتتمثل في قروض طويلة الاجل واستثمارات المحفظة والاستثمار المباشر.

3- الصادرات المؤقتة: هي تلك البضائع أو الاموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد شراؤها ومن جملتها نجد:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية.
- المواد والاجهزة وآلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل بالخارج أو في إطار عقود مقاولة من الوطن.
- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها بالخارج...الخ.

4- الصادرات النهائية: تضم السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية أي لا رجعة فيها فتنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالالتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له، ومثال علي ذلك نجد سلع وخدمات مباعة للخارج والهبات المالية الممنوحة للخارج.

6.3. استراتيجيات التصدير:

1.6.3مفهوم استراتيجية التصدير:

تعرف بأنها تنفيذ لمجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة الصادرات، كما يؤدي الرفع من القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية في الأسواق العالمية **(سفيان و سمير، 2020، صفحة 395)**.

2.6.3أنواع استراتيجيات التصدير:

تتمثل أنواع استراتيجيات التصدير فيما يلي **(صراح، 2013، صفحة 27)**

- ✓ **استراتيجية التصدير المعتمد على المنتج**: وهي أن المؤسسة في هذه الحالة تسعى لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الاسواق بمنتج واحد ويتم من خلال:
  - القيام بتحديد منتوج أساسي للمؤسسة.

- القيام بتسويق المنتوج في السوق المحلية وتعميمه وطنيا ثم دوليا.
- تكييف المنتوج حسب متطلبات الاسواق الخارجية، حيث تقوم المؤسسة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه.
- القيام بتعديل المنتوج وتنمية بالطرق التقنية.

✓ **استراتيجية النمو المعتمدة على الاسواق**: يجب على المؤسسة في هذه الاستراتيجية القيام بمراقبة سوق معينة من حيث المنتوج المعروض فيها والذي يكون من نفس النوع الخاص بالمؤسسة وكذلك تعمل على مراقبة سعره كمياته.

4. العلاقة بين التنويع الاقتصادي و الصادرات :

لتحقيق التنويع الاقتصادي لا يكفي ان نحقق تغير في بنية الانتاج فقط، بل يتطلب التنويع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات "فنجاح سياسة تنمية الصادرات مرتبط بقدرة استراتيجية التنويع الاقتصادي المتبعة في إحداث تنويع على هيكل الصادرات، حيث هذه الأخيرة تساهم في تعزيز التوازن للاقتصاد الكلي وتوفير إمكانيات لخلق مناصب شغل، وتعزيز الروابط الإيجابية بين التنويع والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر"، حيث يعتبر التنويع في الصادرات ذو اهمية بالغة في الاقتصاد النفطي الذي يرتكز أساسا على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، فإذا تنوعت الصادرات بشكل ملحوظ فذلك يعكس إلى حد كبير مدى التنوع الكبير الذي يحدث في القطاعات الانتاجية خارج المحروقات المحلية من جهة، كما يعكس المشاركة الفعالة والتنافسية في التجارة الدولية من جهة أخرى **(كورتل، 2019، صفحة 13)** .

في معرض الدراسات التي تطرقت اليها الادبيات الاقتصادية والنظريات حول العلاقة القائمة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي والتأثير المتبادل بينهما، فإنه حسب (Hady 1988) and Killian فان التنويع من المتوقع أن يزيد في استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو، كما انه حسب نموذج (Romer 1990) الذي ادخل الأثر الايجابي لتنويع المدخلات على النمو، فانه يمكن اعتبار التنويع عاملا مهما في تحسين كفاءة العوامل الإنتاجية، وبالتالي يفيد النمو، كما أظهرت الدراسات التجريبية للعديد من الاقتصاديين على عينات مختلفة من الدول: أن النمو أو إنتاجية العوامل ترتبط ايجابيا وليس سلبيا مع تنويع الاقتصاد (1977 Michaely)و (Moschos .1989) كما توصل (Feder 1983) أيضا إلى أن تنويع الصادرات يؤثر ايجابيا على النمو، عن طريق التأثيرات الخارجية الايجابية على القطاعات غير التجارية، التي ترتبط بأنماط إدارية أكثر كفاءة وتقنيات إنتاج أحسن، وبالتالي فان الدول متنوعة التصدير ستستفيد من التأثيرات الخارجية و الحوافز لتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى نمو اعلى.

اضافة الى دراسة (al et Ali) التي بينت أن التنويع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي استراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد أو

المنتجات ذات الاتجاه الايجابي للأسعار، وهو ما يؤدي حتما للنمو. **(هواري و سدي علي، 2019، صفحة 216)**

و يمكن ان تؤثر الصادرات على التنويع الاقتصادي بالطرق التالية :

- **توسيع نطاق الصادرات**: من خلال زيادة عدد المنتجات والخدمات التي تصدرها وبالتالي تتحسن قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .
- **تحسين جودة المنتجات** : يمكن للصادرات أن تحفز تطوير جودة المنتجات المحلية، حيث يتم البحث عن أسواق جديدة وتصميم منتجات جديدة وتحسين الجودة والكفاءة في الانتاج، وهذا يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- **تعزيز الفرص التجارية** : من خلال زيادة فرص العمل والتحسين في الأداء الاقتصادي للشركات المحلية والدولة ككل، وبالتالي يمكن للدولة تحقيق التنويع الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي .

5. الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية :

1.5. الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من الدراسات التي حاولت ايجاد استراتيجيات وسياسات حكومية مناسبة وناجحة تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي بطرق مختلفة عن الاعتماد عن قطاع واحد أو مورد واحد، وذلك بهدف تقليل المخاطر والمرتبطة بتقلبات أسعار الموارد وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام.

1.1.5. دراسة (إبراهيم، 2009): الدراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان "آليات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي " (دراسة حالة الجزائر)، هي دراسة تحليلية تهدف إلى تقييم أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد الآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، اضافة إلى تحليل تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية، الصين وتركيا، كما استعرضت الدراسة المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بتنويع الصادرات وتأثيرها على النمو الاقتصادي .
توصلت الدراسة إلى أن تنويع الصادرات يعد أمرا ضروريا لتحقيق النمو المستدام في الجزائر خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة تطوير قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات وتحسين جودة المنتجات المحلية لزيادة تنافسية الصادرات .

2.1.5. دراسة (صراح، 2013):مذكرة ماجستير بعنوان "تشجيع الصادرات خارج المحروقات " (دراسة حالة)، تناولت هذه الدراسة واقع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1970-2010 والتحديات التي تواجه هذه الاخيرة في تعزيز تنافسيتها من أجل الولوج

للأسواق الخارجية، كما استعرضت الدراسة بعض السياسات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وبيان أهميتها، وفي ختام الدراسة تم تقديم بعض الحلول لتحسين أداء السياسات والاستراتيجيات من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج يرتكز على التصنيع من أجل التصدير.

3.1.5. دراسة **(قروف، 2016)**:" قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر" تمحورت هذه الدراسة حول تحديد مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة من 1980 الى 2014، وتحليل عوامل النمو الاقتصادي المرتبطة به، تم استخدام مؤشر هيرشمان-هيرفيندال لقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر، وتم تحليل البيانات باستخدام الاحصاء الوصفي والتحليل الاستقرائي، ثم تقييم مؤشر التنوع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة المدروسة.

خلصت الدراسة ان مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر كان منخفضا طيلة فترة الدراسة وان الاعتماد الكبير على النفط كمورد رئيسي للدخل كان أحد العوامل المؤثرة في ذلك، وقد أشارت الدراسة أيضا إلى أن الزيادة في الصادرات النفطية والتبعات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط كان لها تأثير سلبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، وعلى العكس فقد كشفت الدراسة أن الاستثمارات العامة والتنويع في الصادرات غير النفطية كانت ذات أثر ايجابي على درجة التنوع في الجزائر، وأوصت الدراسة بالعمل على تحفيز التنوع الاقتصادي وتحسين الادارة المالية والتنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في الصناعات غير النفطية وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز القطاع الخاص، بشكل عام تشير الدراسة إلى أهمية التنويع الاقتصادي كأداة لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر وفي الدول الاخرى، وتشير أيضا الى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتحفيز الصادرات غير النفطية .

4.1.5دراسة (أحمد و عزوز أحمد، 2018):"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية مستديمة "، تناولت الدراسة الاشكالية التالية : كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي لتحقيق تنمية مستديمة في الجزائر؟ وللإجابة على هذه الاشكالية تطرق الباحث الى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع ومن ثم قياس درجته بالنسبة للجزائر، بالاعتماد على مؤشر هيرشمان-هيرفندال ومقارنته بنسب مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، وقد خلصت الدراسة بأنه حسب هذا المؤشر فغن درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة مقارنة بنسب مساهمة أسعار البترول في الناتج المحلي الاجمالي، وعدم جدوى جهود الدولة الجزائرية للخروج من الاقتصاد الريعي مما يؤكد هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد.

5.1.5.(unectad، 2018): تقرير هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعنوان "التنويع و خلق القيمة المضافة " يركز على أهمية التنويع الاقتصادي للدول النامية و المساهمة في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، يعرض التقرير دراسة حول التنوع الاقتصادي وفوائده، يقدم أيضا بعض الامثلة عن دول نجحت في التحول إلى اقتصادات متنوعة وتمكنت من خلق

قيمة مضافة لا يمكن الحصول عليها من خلال نشاط اقتصادي واحد .يشير التقرير إلى أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يساعد الدول على تحسين مرونتها الاقتصادية وتقليل تأثير التقلبات في أسعار المنتجات الأولية، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على تلبية احتياجات السوق الداخلي والتصدير إلى الاسواق العالمية، كما يذكر التقرير أن التنويع الاقتصادي يمكن ان يؤدي تطوير المهارات والكفاءات في العمالة المحلية وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا .

6.1.5دراسة (حولية و سحنون مريم، 2018): بعنوان " سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي " تمحورت الدراسة حول تطور الصادرات خارج المحروقات ودور تحرير التجارة الخارجية في ترقيتها في ظل التطورات الدولية الراهنة، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة القياسية وأداة الاستبيان معالجة إشكالية كيفية مساهمة عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة هي أن الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الاجنبي المباشر، تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية وانضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية الاقليمية والمناطق الحرة، بالإضافة الى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الاسواق الاجنبية .

7.1.5دراسة (زروق، 2018-2019):ركزت هذه الاطروحة على دراسة الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر وتحديد العوائق التي تحول دون تحقيق التنويع الاقتصادي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي تبحث الاطروحة في البداية في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري وتحد من نموه، مثل تأثير تقلبات أسعار النفط وضعف القطاع الخاص وتوقف التنمية الصناعية، ومن ثم تقترح استراتيجيات للتنويع الاقتصادي في الجزائر، بما في ذلك تطوير الصناعات الأساسية الجديدة، تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتعزيز القطاع الخاص وزيادة الانتاجية والابتكار التكنولوجي، وبالإشارة أيضا إلى دور الحكومة في تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، وتقديم بعض التوصيات والحلول الممكنة لتحقيق هذه الاهداف بشكل عام، تهدف هذه الاطروحة إلى دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر وتقديم حلول واستراتيجيات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد.

8.1.5دراسة (كورتل، 2019):تتحدث دراسة نجاة كورتل بعنوان "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي " عن واقع الاقتصاد الجزائري و التحديات التي يواجهها في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي، و تستخدم الدراسة مؤشر هيرشمان-هيرفيندال كأداة تحليلية لتحديد درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام البيانات الرسمية للجزائر

للفترة من 2011-2017، وتم حساب مؤشر هيرشمان-هيرفيندال لتقييم درجة التركيز الاقتصادي والتنوع الاقتصادي في الجزائر واظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على قطاعات النفط والغاز، حيث تشكل الصادرات الجزائرية 98% من النفط و الغاز الطبيعي، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرضا للاضطرابات المتعلقة بأسعار النفط، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الباطنية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعيتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل.

9.1.5دراسة (keddari & karima touati, 2020) : بعنوان successful international experiences in promoting productive Investment outside hydrocarbons "case of Indonesia " تناولت هذه الدراسة تجربة اندونيسيا في تشجيع الاستثمارات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني، كما تضمنت الدراسة تحليلا لسياسات الحكومة الاندونيسية لتشجيع الاستثمارات في الصناعات خارج الهيدروكربونات، أسفرت النتائج عن وجود علاقة بين تنويع الصادرات وتشجيع الاستثمارات خارج المحروقات وأن لتنويع الصادرات دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي الاندونيسي .

10.1.5 دراسة (عطية، 2022): بعنوان ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024) تحدثت الدراسة عن كيفية تعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وذلك بالتركيز على المخطط الحكومي للإنعاش الاقتصادي، تبدأ الدراسة بتحليل الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري والتحديات التي يواجهها، ومن ثم تناولت التركيز على الاجراءات المقترحة لزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات، ودعت إلى الاستمرار في التحول الهيكلي الذي من شأنه تحقيق التنمية الشاملة .

2.5 تميز الدراسة الحالية :

من خلال عرضنا للدراسات السابقة تبين أن دراستنا الحالية تتفق مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع الرئيسي الذي يتمثل في اقتصاديات الدول النفطية، وحتمية التنويع الاقتصادي كأداة لفك الارتباط المفرط لقطاع النفط، إلا أن دراستنا الحالية تختلف في بعض الجوانب مع الدراسات السابقة، حيث أن هذه الاخيرة لم تتعرض لمفهومي الصادرات والتنويع الاقتصادي كمتغيرين متصلين، إضافة إلى تعدد مصادر البيانات المستخدمة من أجل منح الدراسة نوع من الدقة و المصداقية، ومن ثم تحليل هاته البيانات باستخدام مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H).

6. خلاصة الفصل

يعتبر التنويع الاقتصادي عامة والصادرات خاصة من الأمور الحيوية التي تلعب دورا هاما في تعزيز متانة الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي للدولة، يترجم ذلك في العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية مثل توفير فرص العمل، وزيادة الدخل الوطني وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وعليه تم التطرق في هذا الفصل إلى التنويع الاقتصادي من حيث مفهومه ودوافعه إلى جانب محددات النجاح فيه وكذا مؤشرات قياسه ومعايير تقييمه، ثم تطرقنا إلى المتغير الثاني وهو الصادرات من خلال بيان مفهومها، أنواعها و كذا أهدافها وأهميتها، وصولا إلى العلاقة التي تربط كل من التنويع الاقتصادي والصادرات والتي تؤدي بلا شك إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

تشخيص واقع التنويع الاقتصادي و الصادرات في الجزائر

1. تمهيد :

تعتبر الجزائر واحدة من الدول العربية الكبرى، والتي تتميز بثروات طبيعية هائلة خاصة في مجال المحروقات، ومع ذلك فإن الاعتماد الشديد على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار هذه الأخيرة على المستوى العالمي، مما يؤثر على استقرار الاقتصاد، لذلك شرعت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالتركيز على تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق هذا الهدف مثل صياغة المخططات والبرامج التصحيحية، وعلى الرغم من بعض التحسن في هذا الصدد، إلا أن التحديات لا تزال كبيرة وخاصة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية .

2. تشخيص لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1.2 اختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

إن الاعتماد على النفط كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على تنويع المصادر، وتوسيع قاعدة الدخل الامر الذي يساهم في التخفيف من حدة الصدمات الخارجية واستقرار الاقتصاد الوطني.

1.1.2معدلات التضخم فترة (2001- 2021) :

يعرف تضخم على أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار **(رجب، 2009، صفحة 25)**، وقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) عدة تطورات يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تطورات معدلات التضخم في الجزائر الفترة (2001 – 2021): الوحدة:(%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات التضخم	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	
معدلات التضخم	8,9	3,3	2,9	4,7	6,4	5,6	4,3	2	2,4	7,2	

المصدر: بنك الجزائر:https://www.bank-of- algeria.dz

الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول اعلاه تبين لنا أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذب وعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة2021/2001.

خلال فترة(2001-2005) سجل معدل التضخم انخفاض، قدرت نسبته سنة 2005 بـ 1.4% مقارنة بسنة 2001 حيث قدرت بـ 4.2% نفسر سبب التراجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وعودة أسعار البترول الى مستواها الطبيعي، ليعود الى الارتفاع سنة 2006وقدر بـ 2.3 %.

الشكل (01): تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة2001/2021.الوحدة: %

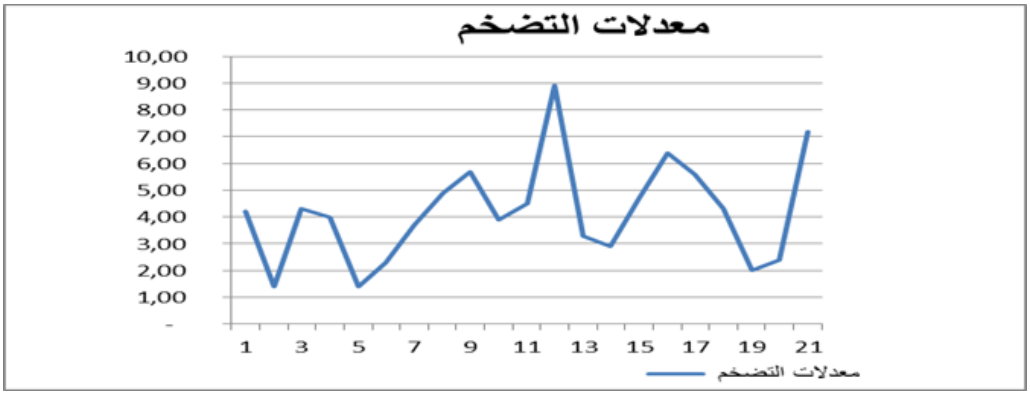

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي بيانات الجدول 1.

ليصل معدل التضخم اعلى نسبة له سنة 2012 قدرت بـ 8.9% ترجع الاسباب الى ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، وكذا طبيعة الاقتصاد الذي يفتقر الى التنويع بالإضافة الى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009.

انخفاض معدل التضخم خلال سنتي 2013 و2014 حيث قدرت نسبته3.3 %و2.9% على توالي، ولكن لم يستمر طويلا وعاد الى الارتفاع مرة اخرى حيث سجل نسبة 6.2% سنة 2016

انخفاض معدل التضخم مرة اخرى، حيث قدرت نسبته سنة 2019 بـ 2% بسبب انخفاض اسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية وتراجع أسعار النفط في السوق الدولية، إلا انه كان هناك ارتفاع طفيف في معدل التضخم سنة 2020قدرت نسبته 2.4% واستمر في الارتفاع حيث سجل 7.2% سنة 2021 وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والمنتجات الطاقة.

2.1.2 معدلات البطالة في الجزائر فترة(2001-2021)

تعرف البطالة بأنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل **(عامر، 2015، صفحة 12)**

وقد شهدت معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001-2021) عدة تطورات يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): تطورات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021): الوحدة:(%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,7	11,3	10,2	10	10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
معدلات البطالة	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4	12,2	12,7	

المصدر: بنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول اعلاه تبين لنا أن معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة دراسة (2001-2021) هي أيضا عرفت تذبذب، حيث نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2013) إذ سجلت سنة 2013 نسبة 9.3% مقابل 27.3% سنة 2001 وهو مؤشر إيجابي، تعود أسباب هذا الانخفاض الى شروع الجزائر في تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي نتيجة تحسن مداخيل الدولة، والذي تزامن مع ارتفاع كبير في أسعار النفط.

الشكل (02): تطورات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021). الوحدة: %

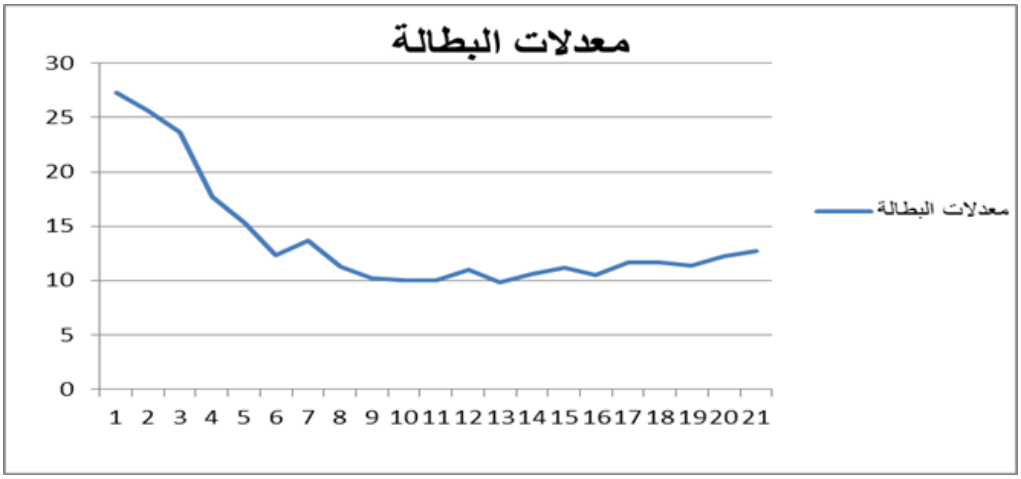

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول 2.

وبداية من 2014 عرف معدل البطالة ارتفاع طفيف حيث قدرت نسبته 10.8% ويرجع الى انخفاض الكبير في اسعار النفط وكذا انخفاض قيمة العملة الوطنية، إلا انه خلال الفترة(2015-2019) عرف معدل البطالة نوعا من الاستقرار ولكن بنسب متفاوتة، حيث قدرت نسبة البطالة سنة 2019 بـ 11.4% مقابل 11.2% سنة 2015.

أما خلال الفترة2020 و2021 ارتفاع معدل البطالة بنسبة 12.2% و 12.7% على التوالي بسبب الركود الاقتصادي والجائحة الصحية والتراجع الحكومي الذي يعد محرك الاقتصاد، وكذا التجميد المؤقت للتوظيف باستثناء بعض القطاعات.

3.1.2.معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر فترة(2001-2021).

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفرد الحقيقي **(سحر و عبير، 2014، الصفحات 79-80)**.

شهد معدل نمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2001-2021) عدة تطورات يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزار خلال الفترة(2001-2021). الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات النمو	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,6	3,4	2,4	1,6	3,6	2,8
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
معدلات النمو	3,3	2,3	3,8	3,7	4,2	1,3	1,2	1	-5,1	3,5	

المصدر: تقرير البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول اعلاه تبين لنا أن معدل النمو في الجزائر خلال فترة (2001-2021) شهد تذبذب وعدم الاستقرار، خلال الفترة (2001-2003) نلاحظ تطور وتحسن حيث تعتبر نسبة 7.2 % سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو مقابل 3% سنة 2001 (بداية دعم الانعاش الاقتصادي) وتزامنا مع تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية، إلا انه سجل ادنى مستوى لها سنة 2009 بنسبة قدرها 1.6% ويعود السبب الى تراجع معدل نمو المحروقات سنة 2006 وانخفاض اسعار البترول بسبب الازمة الاقتصادية العالمية.

الشكل (03): تطورات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2021/2001. الوحدة: %

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي بيانات الجدول 3 .

وخلال الفترة (2010-2013) عرف معدل النمو تذبذب حيث سجل 2.3% سنة 2013 مقابل 3.6% سنة 2010 ويرجع السبب الى انخفاض قطاع المحروقات وتراجع نمو خارج المحروقات سنة 2011 بسبب تباطؤ قطاعات البناء والاشغال العمومية.

أما خلال الفترة (2014-2019) شهد النمو الاقتصادي معدلات متفاوتة، حيث سجل تراجع ملحوظ سنة 2019 بنسبة 1% مقابل 3.8% سنة 2014 وهذا راجع لاعتماده بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات، وفي سنة 2016 سجل نسبة 4.2% بسبب زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة .

وبعد انكماش سنة 2020 بنسبة 5.1-% نتيجة الانعكاسات المباشرة وغير مباشرة لجائحة كوفيد-19 انتعش النمو الاقتصادي من جديد سنة 2021 بنسبة3.5% مدعوما بزيادة في إنتاج النفط والغاز كما ساهمت قطاعات النشاطات الاخرى في تحقيق النمو على غرار الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات.

2.2. اختلال مؤشرات الموازنة العامة.

سنتطرق في هذا الجزء الى تطورات الرصيد الموازني للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2001-2021) ومعرفة سبب توتر العجز الموازني الذي أدى الى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية.

1.2.2. تطورات العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

يعرف العجز الموازني على أنه تلك الوضعية التي تكون فيها الايرادات العامة أقل من النفقات العامة **(ضيف و ميلود، 2020، صفحة 47)**.

شهد الرصيد الموازني خلال فترة (2001-2021) حدوث عجز موازني يمكن إبرازه من خلال الجدول التالي:

الجدول (04): تطورات العجز الموازني في الجزائر الفترة (2001-2021) الوحدة: مليار دج

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد الموازني
2001	1389,7	1321	68,7
2002	1576,7	1550,6	26,1
2003	1525,6	1639,2	-164,6
2004	1606,4	1888,9	-285,4
2005	1714	2052	-338
2006	1841,9	2453	-611,1
2007	1949,1	3108,6	-1159,4
2008	2902,4	4191	-1288,7
2009	3275,3	4246,3	-971
2010	2923,4	4466,9	-1392,3
2011	3489,8	5853,6	-2363,8
2012	3804	7058,2	-3254,1
2013	3895,3	6024,1	-2128,8
2014	3927,8	6995,8	-3068
2015	4552,5	7656,3	-3103,8
2016	5011,6	7297,5	-2285,9
2017	6047,9	7282,6	-1234,7
2018	6389,4	7732,1	-905,2
2019	6601,5	7741,4	-1123,9
2020	5114,08	6902,9	-1261,9
2021	6586,6	7428,7	-842

المصدر: التقرير السنوي لعام 2021 لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال قراءتنا للجدول اعلاه تبين لنا أن الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2002) سجل فائض قدر بحوالي 68.7 و26.1 مليار دينار علي التوالي سنتي 2001و 2002 وهذا راجع الى ارتفاع الايرادات على النفقات حيث قدرت الايرادات بحوالي 1603.1 مليار دينار والنفقات بحوالي 1550.6مليار دينار سنة 2002 وذلك نتيجة ارتفاع اسعار البترول، حيث قدر ب 24دولار للبرميل سنة 2001.

لشكل (04): تطورات العجز الموازني في الجزائر خلال فترة 2021/2001. الوحدة: مليار دج

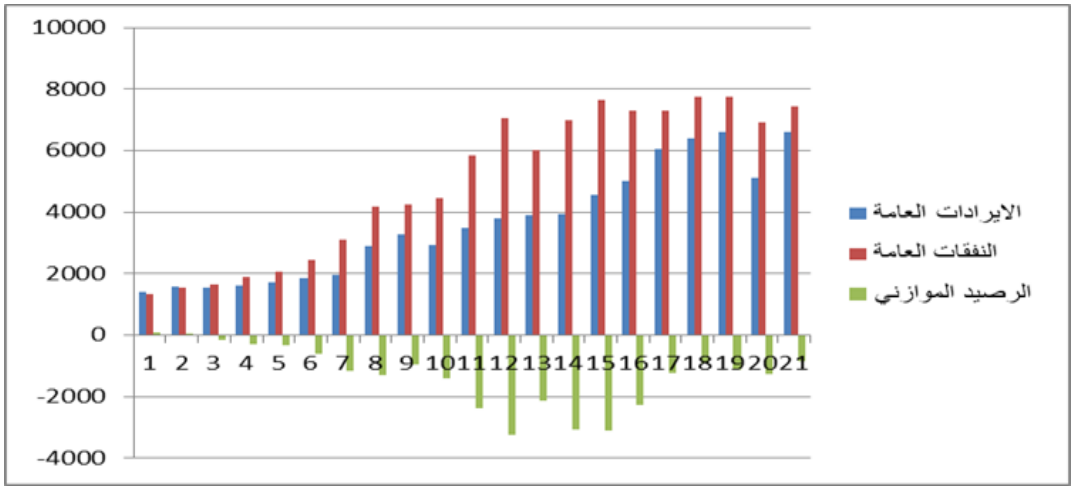

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي بيانات الجدول 4.

خلال الفترة(2003-2015) سجل ارتفاع في العجز الموازني طيلة الفترة، حيث قدر العجز الموازني سنة 2015 حوالي 3103.8 مليار دينار مقابل 164.6 مليار دينار سنة 2003 وهذا راجع الى انخفاض الايرادات وارتفاع النفقات بقيم كبيرة نتيجة برامج الانعاش الاقتصادي الى برامج النمو والتوطيد فترة (2001-2014)، وانخفاض اسعار البترول بسبب انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي سنة 2008.

خلال الفترة (2016-2021) استمرار ارتفاع العجز الموازني، حيث سنة 2021 قدر بحوالي 842 مليار دينار مقابل 2285.9 مليار دينار سنة 2016، نتيجة استمرار ارتفاع النفقات على الايرادات، لأن عجز الموازنة العامة للجزائر مرتبط بتغير اسعار البترول وبتزايد الانفاق العام.

3.2. تحليل مؤشرات التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية الوجه الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد، ومدى تنوعه وارتباطه بالخارج، حيث أن هيكل الصادرات يعبر عن مدى تنوع الانشطة الاقتصادية للبلاد، و هيكل الواردات فيعكس لنا حجم الاعتماد الاقتصادي على الخارج ، عرف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر عدة تطورات، حيث كان لها أوفر الحظ من المخططات التنموية والبرامج الاقتصادية، لما تكتسيه من اهمية بالنسبة لاقتصاد الوطني، ومن أهم اختلالات مؤشراتها سعر الصرف والميزان التجاري و معدل الانكشاف الاقتصادي .

1.3.2. درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج .

مؤشر الانكشاف الاقتصادي هو مقياس يستخدم لتقييم قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف والتفاعل مع الاقتصاد العالمي، ويعكس المؤشر درجة انفتاح الاقتصاد الوطني ومدى حدة

التبعية التجارية للخارج وتطورها عبر الزمن، حيث أنه كلما ارتفع المؤشر أكثر من 40% دل ذلك على أن قيمة مجموع الصادرات والواردات ارتفعت عن ناتجها المحلي الاجمالي، أي أن الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لتغيرات وظروف التجارة الدولية .

يمكن قياس هذا المؤشر عن طريق المعادلة التالية :

[(الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الاجمالي] ×100

الجدول (05): مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 .
(بالمليار دينار جزائري)

السنوات	لناتج المحلي الاجمالي	الصادرات الإجمالية	الواردات	عدل الإنكشاف الاقتصادي
2001	4227,1	1480,3	764,9	0,53
2002	4522,8	1501,2	1047,4	0,54
2003	5247,5	2337,4	1314,4	0,56
2004	6150,4	3421,5	1493,6	0,59
2005	7563,6	3979	1558,5	0,64
2006	9306,2	4214,2	1916,8	0,65
2007	11043,7	5095	2572	0,66
2008	9968	3347,6	2854,8	0,69
2010	11991	4333,6	3011,8	0,62
2011	14519,8	5374,1	3442,5	0,61
2012	15843	5687,4	3907,1	0,6
2013	16643,8	5217,1	4368,5	0,57
2014	17242,5	4917,6	4719,7	0,55
2015	16591,9	3537,2	5193,5	0,52
2016	17514,6	3277,7	5154,8	0,48
2017	18876,2	3928,3	5111,3	0,47
2018	20259	4889,3	5403,2	0,5
2019	20284,2	4176,8	5327,2	0,46

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر .

يتم تحليل حركة التجارة الخارجية من خلال تحليل المعايير الاقتصادية التالية :

الصادرات : وضح الجدول أن قيم الصادرات تتخذ منحى تصاعديا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، أي سنة انهيار أسعار النفط، حيث أنه ومنذ الأزمة النفطية وصادرات الجزائر تستمر في التراجع، مما يدل على الارتباط الشديد لصادرات الجزائر بقطاع النفط .

الواردات :شهدت الجزائر استقرارا على مستوى وارداتها، باستثناء سنوات 2014-2019 أين عرفت واردات الجزائر ارتفاعا وهذا في خضم الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، الامر الذي استدعى تبني سياسة ترشيد الواردات .

الناتج المحلي الاجمالي : سجل معدل نمو الناتج المحلي نموا مطردا، مستفيدا من الإيرادات التي حققتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، ليتراجع سنة 2014 بفعل الأزمة النفطية، ويستمر في التراجع بين سنتي 2015 و 2016 ثم استقر في الفترة اللاحقة كنوع من الركود بسبب تداعيات الازمة الصحية العالمية .

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي : من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من التبعية للاقتصاد العالمي، مما يجعله شديد الحساسية اتجاه تقلبات أسعار صادراته، بالإضافة إلى تأثره بالعوامل الخارجية للأزمات المالية، الاقتصادية،السياسية والأمنية في اقتصادات العالم، وكذا الأزمات الصحية مثل التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والمتمثلة في جائحة كوفيد-19، إذ تراوحت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الاجمالي (الانكشاف الاقتصادي) بين [0.54و0.69] خلال الفترة 2001-2019، ويعود هذا الارتفاع إلى اعتماد الجزائر على الواردات السلعية والخدمية لسد العجز في القدرة الانتاجية لاقتصادها، الأمر الذي يوحي بضعف مناعة الاقتصاد الجزائري اتجاه المخاطر الخارجية، مما يفرض اعتماد استراتيجية تنويع اقتصادي لفك الارتباط بقطاع النفط وتوسيع دائرة الحماية والتحوط ضد الصدمات السعرية .

2.3.2. تطورات سعر الصرف:

سعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى **(الجيلاني، 2015، صفحة 7)**.

عرف سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) عدت تطورات يمكن ابرازها في الجدول التالي:

الجدول (06): تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2001/ 2021.

السنوات	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	سعر الصرف الدينار مقابل الاورو
2001	77,22	69,2
2002	79,68	75,36
2003	77,37	87,47
2004	72,06	89,64
2005	73,36	91,3
2006	72,64	91,24
2007	69,29	94,99
2008	64,58	94,86
2009	72,64	101,29
2010	74,39	99,19
2011	72,94	102,21
2012	77,54	102,16
2013	79,37	105,43
2014	80,58	106,9
2015	100,69	111,44
2016	109,44	121,17
2017	110,97	125,32
2018	116,59	137,68
2019	119,35	133,7
2020	126,56	144,88
2021	138,8	159,75

المصدر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول اعلاه نلاحظ أن خلال الفترة (2001-2002) انخفاض قيمة الدينار مقابل العملتين الدولار والاورو، حيث قدرت قيمة الدينار سنة 2002 بـ 79.68 دينار بالنسبة 1دولار وبقيمة 75.36 دينار بالنسبة 1 أورو مقارنة بسنة 2001 قدرت قيمة الدينار 77.22 دينار بالنسبة 1دولار وبقيمة 69.20 بالنسبة 1 أورو.

الشكل (05): تطورات اسعار الصرف في الجزائر الفترة (2001-2021).

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول 5.

وخلال فترة (2003-2008) كان هناك ارتفاع تدريجي لقيمة الدينار مقابل دولار، حيث سنة 2008 قدرت قيمة الدينار 64.58 دينار بالنسبة 1 دولار مقارنة بسنة 2003 قدرت قيمة الدينار فيها ب 77.37 دينار بالنسبة 1 دولار، بنسبة 23.4% خلال تلك الفترة وبالمقابل انخفاض قيمة الدينار مقابل الاورو ليصل قيمة الدينار سنة 2008 الى 94.86 دينار بالنسبة 1 أورو وهذا جراء ارتفاع الكبير لقيمة الاورو، وخلال سنة 2009 عرف الاقتصاد الوطني تدهور كبير جراء الازمة الاقتصادية والمالية الدولية أدى الى استمرار انخفاض قيمة الدينار مقابل العملتين لتصل سنة 2013 قيمة الدينار بـ 79.37 دينار بالنسبة 1دولار وقيمة 105.43 دينار بالنسبة 1 أورو.

وخلال الفترة (2014-2021) نلاحظ سقوط حر لقيمة الدينار مقابل العملتين جراء تقلص إيرادات البلاد من النقد الاجنبي، وبسبب الازمة النفطية المستمرة منذ 2014 إضافة الى تأثر أسواق الصرف بحالة الركود التي ضربت الاقتصاد الجزائري سنة 2020، حيث انخفضت قيمة الدينار بـ135.06 دينار بالنسبة 1 دولار وقيمة 152.75 دينار بالنسبة 1 أورو سنة 2021.

3.3.2. تطورات الميزان التجاري:

يقصد بالميزان التجاري الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات **(برنه، 2016، صفحة 45)**.

قد شهد الميزان التجاري في الجزائر تذبذب كبير خلال الفترة (2001-2021) يمكن إبرازه من خلال الشكل التالي:

حيث معدل التغطية نحصل عليه من خلال المعادلة التالية:

(الصادرات/الواردات)*100

الجدول (07) : تطورات الميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر فترة (2001-2021)

الوحدة: مليار الدولار أمريكي.

السنوات	الصادرات	الايرادات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2001	19132	9940	9,61	192
2002	18825	12009	6,7	157
2003	24612	13533	11,14	182
2004	31713	18294	14,27	175
2005	46001	20048	26,47	225
2006	54614	20145	34,06	254
2007	60163	27631	34,24	217
2008	79293	39479	40,6	201
2009	45477	39294	7,79	115
2010	57762	40473	18,2	141
2011	73802	47247	25,961	156
2012	72620	46801	20,167	143
2013	65823	54903	9,88	118
2014	61172	58330	0,459	105
2015	35138	51646	-18,08	174
2016	29698	46727	-20,129	64
2017	35132	46059	-13.506	76
2018	41113	46330	-6.474	90
2019	35823	41934	-8.496	85
2020	22272	34392	-13.496	69
2021	38553	37684	1,571	92

المصدر: تقرير بنك الجزائر https://www.bank-of- algeria.dz

إحصائيات التجارة الخارجية https://www.caci.dz

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول اعلاه تبين لنا أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2021) تميز بتقلبات مستمرة، حيث نلاحظ خلال الفترة (2001-2013) سجل فائض في رصيد الميزان التجاري ولكن بقيم متذبذبة، حيث سجل اعلى قيمة له بـ 40.60 مليار دولار سنة 2008، وهذا راجع الى ارتفاع قيمة الصادرات بـ 79293 مليار دولار في نفس الفترة.

الشكل (06): تطورات الميزان التجاري في الجزائر الفترة(2001 – 2021) الوحدة: مليار دولار أمريكي .

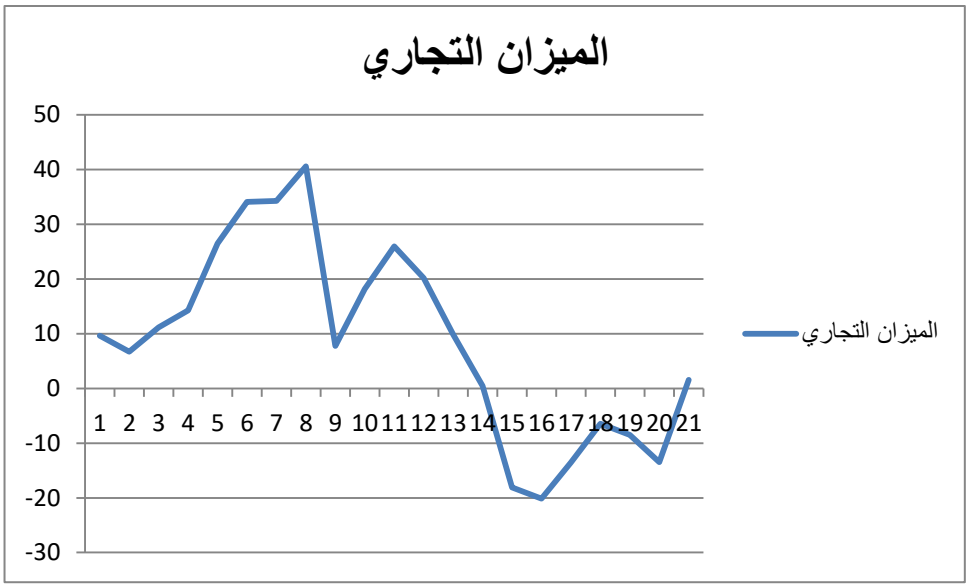

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 7.

سجل رصيد الميزان التجاري ادنى قيمة له سنة 2014 حيث قدرت بـ 0.46 مليار دولار بسبب تدهور أسعار البترول مما أدى الى انخفاض قيمة الصادرات.

خلال الفترة (2015-2020) سجل عجز في الرصيد الميزان التجاري حيث سجل اعلى قيمة له سنة 2016 قدرت بـ 20.129 مليار دولار بسبب تراجع قيمة الصادرات و انخفاض قيمة الواردات، استمر العجز رصيد الميزان التجاري حتي سنة 2021 حيث كان هناك انخفاض معتبر لعجز الرصيد الميزان التجاري، قدرت قيمته بحوالي 1.571 مليار دولار وارتفاع قيمة الصادرات بـ 38553 مليار دولار و ارتفاع قيمة الواردات بـ 37684 مليار دولار.

الشكل (07) : تطور معدل التغطية للفترة (2001 – 2021). الوحدة: %

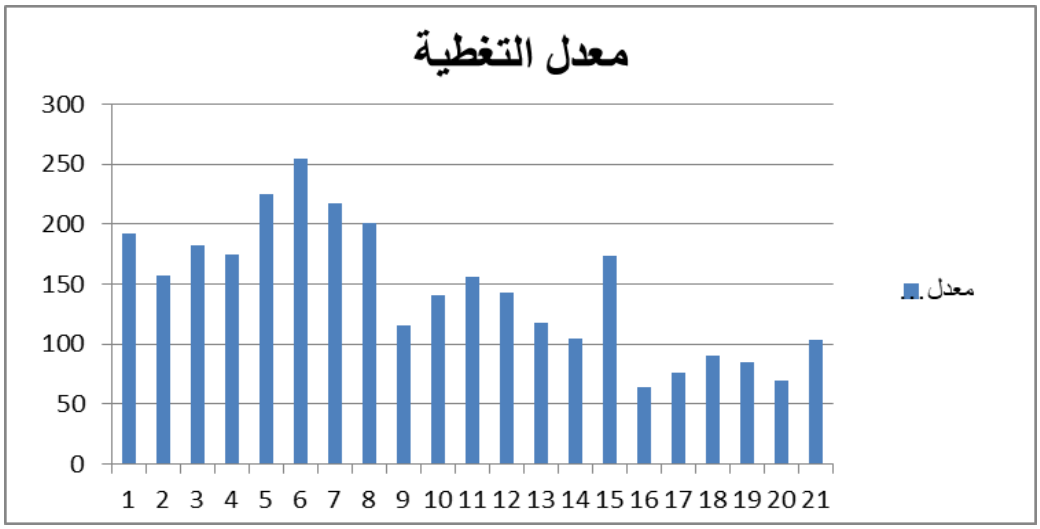

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي بيانات الجدول رقم (7).

من خلال الشكل رقم(8) أعلاه وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم(7) يتضح أن معدل التغطية خلال الفترة (2001 – 2002) يسجل معدل منخفض حيث انتقل ما قيمته 192% سنة 2001 إلى ما قيمته 157% سنة 2002.

أما خلال الفترة (2005 – 2008) سجل معدل التغطية معدلات مرتفعة بنسب قدرت بـ 225%، 254%، 217%، 201%، على التوالي خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، حيث يعود هذا الارتفاع إلى تطور الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية، لينخفض سنة 2009 إلى 115% نتيجة تراجع حصيلة الصادرات على إثر انخفاض أسعار النفط وارتفاع المستمر لفاتورة الواردات خاصة الواردات الغذائية، خلال الفترة (2010 – 2011) نلاحظ عودة ارتفاع معدل التغطية ولكن بنسب قليلة، حيث انتقلت من 141% سنة 2010 إلى 156% سنة 2011.

خلال الفترة (2014 - 2020) نلاحظ عودة انخفاض معدل التغطية، حيث كل سنة ينخفض بنسبة معينة إلى أن وصل سنة 2016 إلى ما نسبته 64% والذي يعتبر أقل نسبة تغطية محقق خلال هذه الفترة، أما خلال سنتي 2017 و 2018 كان هناك تحسن طفيف في نسبة تغطية الصادرات للواردات بنسبة قدرة بـ 76% و 90% على التوالي، ولكن لم يدم طويلا وبدأ معدل التغطية بالانخفاض مسجل نسبة قدرها 69% سنة 2020، خلال سنة 2021 تحسن معدل التغطية بشكل ملحوظ ليصل إلى 92% في نهاية عام 2021.

3. تقييم لواقع الصادرات في الجزائر.

سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى تعزيز الصادرات غير النفطية خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، حيث حاولت تنويع الاقتصاد بعيدا عن صناعة الهيدروكربونات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، وتعديل القوانين المتعلقة بذلك، بالإضافة الى عقد الاتفاقيات والشراكات والتعاون الاقتصادي مع العديد من الدول، و لكن كل هذه المحاولات لم تحقق نتائج مرضية، ولعل الارقام والاحصائيات الموضحة أدناه خير دليل على ذلك .

1.3. الجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد الوطني .

في إطار الخروج من تبعية المحروقات وإنعاش باقي القطاعات الاقتصادية، عمدت الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج التصحيحية والتنموية في سبيل إحداث تغيير يكون من شأنه تنمية الصادرات خارج المحروقات وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، تمثلت هذه البرامج في **(كريم، 2015، صفحة 208)**:

الفرع الاول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

قررت الحكومة الجزائرية في ابريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي) وجه أساسا للقطاعات الرئيسية.

و قد انحصرت الاهداف المتوخاة من هذا البرنامج في :

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى استغلال القطاع الفلاحي .
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات.
- تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

خصص لهذا البرنامج عند إطلاقه سنة 2005 مبلغا قدره حوالي 4203 مليار دينار جزائري، (حوالي 55 مليار دولار)،تمثلت أهداف البرنامج في :

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان تمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

- مواصلة تطبيق الإدارة القضائية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الامر بتأهيل أداة الانتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي .
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة ، و الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية .
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة.

الفرع الثالث :برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 : (كريمة، 2021، صفحة 89) جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، قدر قيمته الاجمالية بما يعادل 286 مليار دولار، هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي ، وهو يشمل شقين اثنين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج .
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534.11 مليار دج .

يهدف البرنامج إلى :

- ❖ تحسين التنمية البشرية .
- ❖ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية .
- ❖ تحسين الخدمة العمومية .
- ❖ دعم تنمية الاقتصاد الوطني .
- ❖ التنمية الصناعية .
- ❖ تشجيع إنشاء مناصب الشغل .
- ❖ تطوير اقتصاد المعرفة.

الفرع الرابع : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 :

يعتبر هذا برنامج تكميلي للبرنامج التنموية حيث غطى هذا البرنامج عمليات الاستثمار العمومية،وتتمثل أهداف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات

الماء والكهرباء و الغاز، ...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

- ايلاء الاهتمام اكثر بالتنويع وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية ومن خلال تشجيع وترقية تكوين الاطار واليد العاملة المؤهلة.

الفرع الخامس : نموذج النمو الجديد 2016-2030.

جاء هذا النموذج وصدق عليه في جويلية ،2016 وذلك في ظل انخفاض المستمر لأسعار النفط الممول

الرئيسي لبرنامج التنمية، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل الاساسية:

- **المرحلة الاولى**: وهي مرحلة الاقلاع من 2016-2019 وتهدف الجزائر من خلالها الى تحسين

ايرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز موازنة وتعبئة الموارد الاضافية.

- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة الانتقال من 2020 الى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي.
- **مرحلة الثالثة**: مرحلة الاستقرار من 2026الى 2030تهدف من خلالها الى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل ٪6.5.

أهدافه:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- عصرنة القطاع الفلاحي.
- الانتقال الطاقوي تنويع الصادرات.

2.3. تطور هيكل الصادرات في الجزائر 2001-2021:

يبين الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2021).

الجدول (08) :تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

البيان	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2001	18484	97,22	648	3,38	19132	100
2002	18091	96,91	734	3,89	18825	100
2003	23939	96,1	673	2,73	24612	100
2004	31302	97,26	781	2,48	31713	100
2005	43937	97,51	1099	1,97	46001	100
2006	53456	98,02	1158	2,12	54614	100
2007	58831	97,87	1332	2,21	60163	100
2008	77361	97,78	1937	2,44	79298	100
2009	44128	97,66	1066	2,34	45477	100
2010	55527	97,2	1526	2,8	57762	100
2011	71427	97,1	2062	2,9	73802	100
2012	69804	97,18	2048	2,82	72620	100
2013	63662	96,72	2161	3,28	65823	100
2014	58362	95,41	2810	4,59	61172	100
2015	33081	94,15	2057	5,85	35138	100
2016	27887	94	1781	6	29698	100
2017	33203	94,51	1930	5,49	35132	100
2018	38897	94,61	2216	5,39	41113	100
2019	33243	92,8	2580	7,2	35823	100
2020	20016	90,52	2256	9,48	22272	100
2021	34058	88,34	4495	11,66	38553	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول أعلاه تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الاجمالية، حيث يتبين لنا أنه ومنذ بداية الالفية الجديدة عرفت الصادرات الجزائرية نموا مطردا، فقد تراوحت القيمة الاجمالية للصادرات في الجزائر بين 18825 مليون دولار و79298مليون دولار سنة 2008، إذ عرفت الصادرات ارتفاعا وهذا راجع الى ارتفاع أسعار البترول الناجم عن ازدياد الطلب العالمي عليه حيث قدرت هيمنة قطاع

المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بنسبة 97.36%، بينما في سنة 2009 شهدت الاسواق العالمية انخفاضا حادا في أسعار النفط، الامر الذي تسبب في انخفاض اجمالي صادرات الجزائر من المحروقات الى45477 مليون دولار بمعدل (-42.65%) مقارنة بسنة 2008 وهو أكبر انخفاض سجل في تلك الفترة ليليه بعد ذلك في سنتي 2013و 2014 انخفاض بمعدل (-9.33%) و (-7.06%) على التوالي، بعدما ارتفعت صادرات المحروقات الى مستويات قياسية في سنة 2012 بقيمة 69804مليون دولار، لتعرف منذ ذلك الحين صادرات المحروقات تراجعا مستمرا الى ان بلغ مجموع الصادرات النفطية 20016 مليون دولار في عام 2020.

وفي المقابل نلاحظ ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث تراوحت قيمتها بين 648 مليون دولار و1099 مليون دولار خلال الفترة 2001-2005، بينما شهدت ارتفاعا ملحوظا في السنوات التالية حيث بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 1526 مليون دولار في عام 2010، كما استمرت في الارتفاع خلال السنوات المتبقية لكن بنسب قليلة قدرت بـ 6% وهي أعلى نسبة من اجمالي الصادرات سجلت سنة 2016، و منذ ذلك الحين تشهد صادرات الجزائر غير النفطية تذبذبا الى ان بلغت 11.66مليون دولار سنة 2021، وهذا ما يظهر في الشكل التالي :

الشكل (08): يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2021. الوحدة : مليون دولار

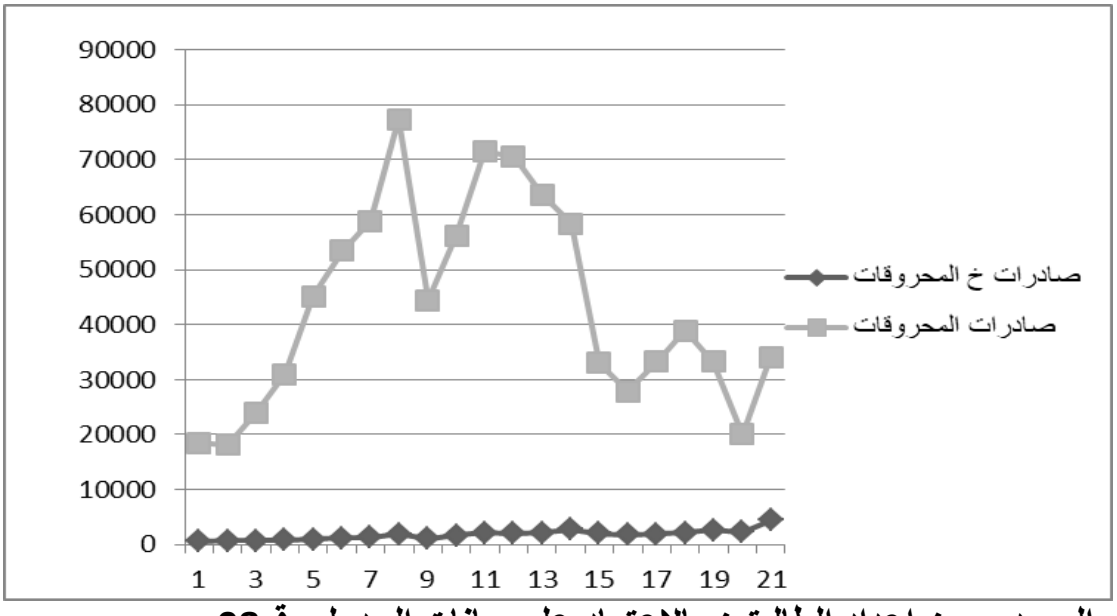

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم08.

وخلاصة القول أن صادرات الجزائر تتميز بهيمنة مطلقة للمحروقات فهي تمثل العامل الرئيسي الذي يتحكم في التوازنات الاقتصادية في الجزائر .بحيث أن جل إيرادات الميزانية العامة للدولة مصدرها مبيعات المحروقات .

الشكل (09):نسبة الصادرات غير النفطية و الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021. **الوحدة:%**

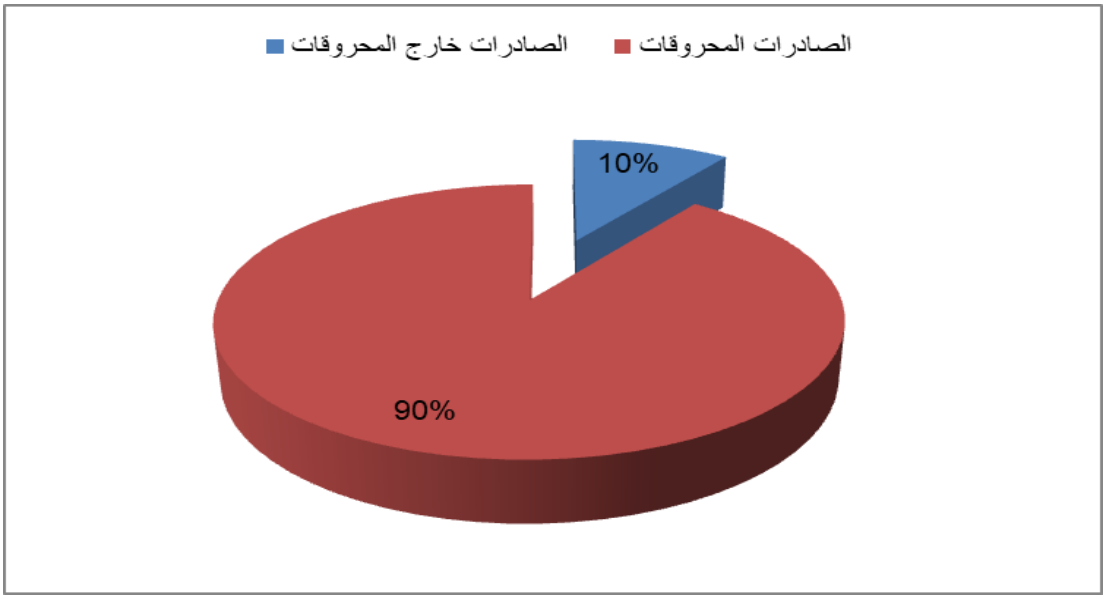

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 8

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن الصادرات غير النفطية تحتل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث قدرت قيمتها ب 10 %، أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد بلغت نسبتها 90% خلال الفترة 2001-2021 .

3.3. تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات .

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الاسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، واما على وجود تركز كبير لصادرات البلد لعدد من السلع.

الجدول (09): يبين تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات 2001-2021.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية	المجموع
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	0	47	14	781
2005	67	134	651	0	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1928
2009	113	170	692	0	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	0	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	0	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	16	11	2810
2015	234	106	1693	1	18	11	1490
2016	327	84	1299	0	53	18	1779
2017	350	73	845	0	78	20	1367
2018	373	93	1626	0	90	33	2216
2019	408	96	1445	0,25	83	36	2068
2020	442	71	1611	0	93	39	2255
2021	415	123	2381	1	48	47	3015

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من ستة أصناف أساسية حيث تختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير نفطية من صنف إلى أخر وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل (10): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية 2001-2021

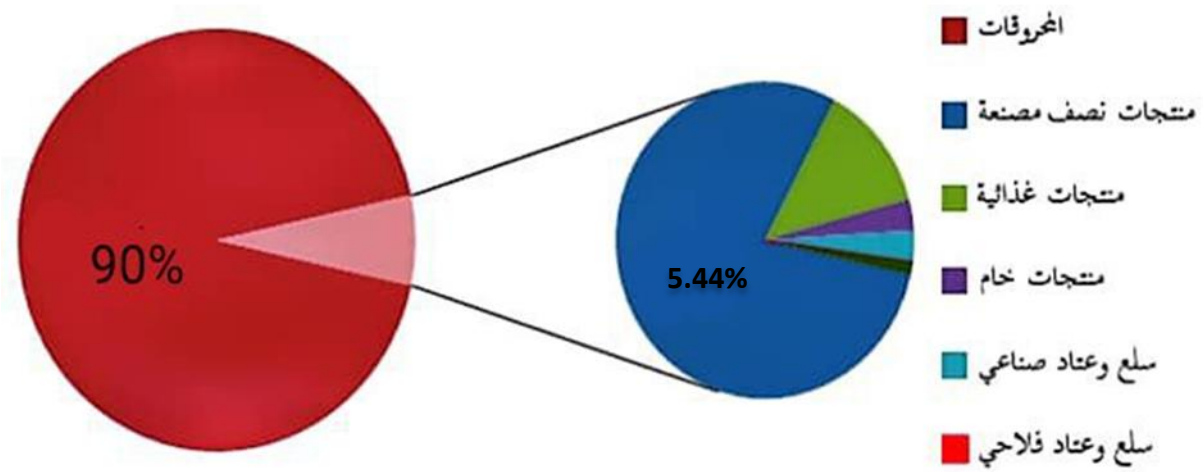

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (9).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المواد نصف المصنعة تحتل المرتبة الاولى على رأس المنتوجات غير النفطية المصدرة، حيث أن قيمة الصادرات منها لم تتجاوز المليون دولار خلال الفترة 2001-2007، لتحقق ما قيمته 2350مليون دولار في سنة 2014، لتنخفض بعدها وتصل إلى قيمة 1626مليون دولار في 2018،وهذا راجع لارتباط المواد نصف المصنعة بالمحروقات حيث أنه كلما زادت هذه الاخيرة ازدادت معها والعكس صحيح تأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية بقيم تتراوح بين 315 و 422 مليون دولار بين سنتي 2010 و 2020، حيث تضم المنتجات الغذائية بالدرجة الاولى السكر الابيض، التمور، العجائن الغذائية، تليها بعد ذلك في المرتبة الثالثة المواد الخام والتي تشمل النحاس والزنك والفوسفات مسجلة أعلى قيمة لها 334 مليون دولار سنة 2008 وسبب احتلالها لهذه المرتبة هو الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل الى الان .وتبقى قيمة الصادرات الاخرى والمتمثلة في التجهيزات الصناعية والفلاحية والمنتجات الاستهلاكية تكاد تكون هامشية لا تذكر حيث لا تتجاوز نسبتها 0.1% من إجمالي الصادرات.

4.3. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية .

الجدول (10) :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال الفترة 2001-2019

الوحدة: مليون دينار

السنة	الاتحاد الاوروبي	منظمة التعاون وتنمية الاقتصاد	باقي دول أوروبا	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	باقي دول إفريقيا
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50
2003	14503	7631	123	1220	507	355	260	13
2004	17396	11054	91	1902	686	521	407	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	875	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	818	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110
2015	22976	4134	30	1131	1733	439	1319	84
2016	22976	5288	37	1683	2409	572	1550	82
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103
2018	23386	6950	40	2660	5351	712	1669	132
2019	20496	/	2318	3884	6424	/	1787	382

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات)

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر من50%من صادرات الجزائر توجه نحو دول الاتحاد الاوروبي ،الذي يعتبر الزبون الاول والشريك الرئيسي للجزائر خلال الفترة 2001-2019 .فعلى سبيل المثال بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد أكثر من72% أي ما يقارب ثلثي 3/2 من إجمالي صادرات الجزائر، وهذا يعود بالدرجة الاولى إلى التقارب الجغرافي بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر عبر البحر الابيض المتوسط، تأتي في المرتبة الثانية دول منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم جميع الدول الصناعية المتقدمة (كندا ،اليابان ،كوريا الجنوبية ،بلجيكا ،سويسرا ..) و التي تتمثل وارداتها في المنتوجات الرئيسية بشكل أساسي، في المرتبة الثالثة جاءت الدول الاسيوية حيث تضاعفت وارداتها من الجزائر ب22 مرة خلال هذه الفترة، لتأتي بعدها دول أمريكا الجنوبية بقيمة 3884مليون دولار سنة 2019، ثم الدول المغاربية في المرتبة الرابعة بنسبة 4.98سنة 2019، وهي نسبة ضعيفة لا تعكس المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب العربي والتي من شأنها أن تنافس التكتلات الدولية، أما في ذيل الترتيب تتمركز الدول العربية إلى جانب الدول الافريقية بنسب لا تتجاوز 2%.

فيما يلي خريطة توضح وجهة المنتج المصدر من طرف الجزائر لسنة،2017 حيث تعد إيطاليا أكبر زبون.

للمنتجات المصدرة بنسبة 17.4% من اجمالي صادرات الجزائر لسنة ،2017 تليها كل من اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.9% لكليهما، وفرنسا بنسبة ،11.4% ثم البرازيل، 5% هولندا ،4.9%تركيا 4.5% كندا ،4.3% والمملكة المتحدة 3.5% وبلجيكا 3.3%.

الشكل (11): الأسواق المستوردة للمنتج المصدر من طرف الجزائر في سنة 2017 (جميع المنتجات)

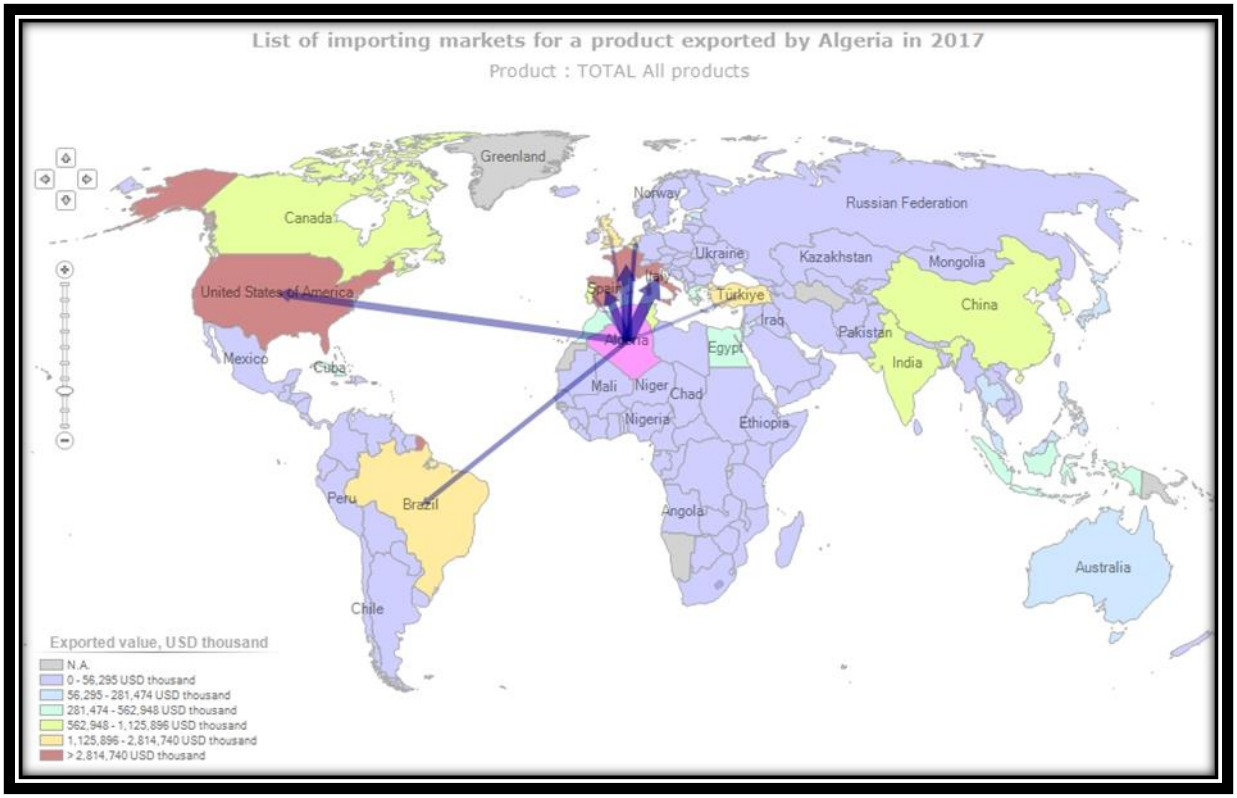

https://www.trademap.org/Index.aspx

4. قياس درجة التنويع الاقتصادي (H.H) في الجزائر:

1.4. إسقاط مؤشر التنويع الاقتصادي (H. H) على الصادرات.

يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي حدوث تغير في بنية الصادرات، ويعتبر التنويع في الصادرات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد النفطي الذي يرتكز أساسا علي إنتاج والتصدير النفط والغاز الطبيعي، فالتنويع فيما يدل على أن الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية، فإذا تنوعت الصادرات بشكل ملحوظ فذلك يعكس إلى حد كبير مدي التنوع الكبير الذي حققته القطاعات الانتاجية خارج المحروقات وتلبية الحاجات المحلية، يبن الجدول رقم (11) التالي قيمة الصادرات للجزائر خلال الفترة 2001- 2021 ، وقيمة مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H) لكل سنة.

الجدول (11) : قيمة الصادرات للجزائر خلال الفترة 2001- 2021 وقيم مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الصادرات	19091	18700	24465	32208	46328	54730	60585	78581	45181	57089	72889
المحروقات	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71661
المواد الغذائية	30	35	47	66	67	73	88	119	113	315	355
المواد الاولية	39	56	49	97	136	195	170	334	169	94	161
المواد نصف المصنعة	413	403	310	430	481	765	640	834	393	498	660
التجهيزات الفلاحية	22	20	1	0	0	1	1	1	0	1	0
التجهيزات الصناعية	42	50	29	50	37	44	46	67	42	30	35
السلع الاستهلاكية	14	27	35	15	19	44	35	32	49	30	16
مؤشر التنويع الاقتصادي (H,H)	0,953	0,95	0,969	0,967	0,974	0,967	0,974	0,972	0,973	0,972	0,972
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
إجمالي الصادرات	71736	64713	59996	34566	29309	34569	41113	35312	21925	38553	
المحروقات	70584	63663	58362	33081	27918	33202	38897	33244	20016	34058	
المواد الغذائية	315	404	323	238	326	350	373	408	437	576	
المواد الاولية	168	109	110	107	84	73	93	96	71	182	
المواد نصف المصنعة	618	492	1173	1111	909	845	1626	1445	1287	3490	
التجهيزات الفلاحية	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	
التجهيزات الصناعية	32	29	16	18	53	78	90	83	77	171	
السلع الاستهلاكية	19	16	11	11	18	20	33	36	37	79	
مؤشر التنويع الاقتصادي(H,H)	0,974	0,974	0,957	0,932	0,925	0,937	0,915	0,907	0,863	0,82	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية مرتفع جدا، ويقترب من الواحد، وهذا راجع أن الجزائر تعتمد شبه كلي على تصدير منتج واحد على حساب المنتجات الاخرى.

وأن المحروقات تستحوذ على نسبة كبيرة تفوق 90% من إجمالي الصادرات في المتوسط الفترة 2001 -2021 وهذا ما يبينه لنا هيكل الصادرات، كما نلاحظ كلما زادت صادرات المحروقات ترتفع قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H) إلى الواحد.

خلال الفترة 2001 – 2013 نلاحظ ارتفاع مؤشر التنويع من 0.953 سنة 2001 إلى 0.974 سنة 2013، وهذا راجع إلى انتعاش أسواق البترول العالمية في تلك الفترة، الامر الذي أدى إلى زيادة مداخيل البترولية للجزائر والناتجة عن زيادة المحروقات، حيث ركزت الجزائر اهتمامها على المحروقات، وقل اهتمامها بالقطاعات الاخرى، ولكن بداية من 2014 بدأ مؤشر التنويع الاقتصادي بالانخفاض، بقيمة 0.957 ليواصل في الانخفاض بنفس الوتيرة ليصل سنة 2021 إلى 0.820 نفسر ذلك بالتدهور الحاد للأسعار العالمية للبترول، الامر الذي دفع بالجزائر إلى البحث عن مصادر دخل أخرى لتدعيم اقتصادها قصد تغطية النقص الناتج عن انخفاض العائدات البترولية، والحل الوحيد أمامها هو التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات لعدم استقرار أسعارها نتيجة خضوعها لعوامل خارجية تتحكم فيها، والشروع في دعم القطاعات الاخرى كالفلاحة والصناعة والبناء والاشغال العمومية، وذلك في البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة ومنها استراتيجية الدولة في دعم التنويع الاقتصادي (استراتيجية النمو الاقتصادي الجديد) والتي تخص مرحلة الاقلاع 2016 – 2019.

حيث نلاحظ في السنوات الاخيرة زيادة في التنويع الاقتصادي للوطن، نتيجة لتطور الملحوظ في الصادرات خارج المحروقات كالمواد الغذائية والمواد النصف المصنعة والتجهيزات الصناعية، ورغم ذلك تبقي نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات ضعيفة جدا وغير كافية مقارنة مع الصادرات من المحروقات.

نقوم بتوضيح تطورات مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H) للصادرات و إجمالي الصادرات خارج المحروقات وإجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2021) عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل (12) :تطورات مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H) للصادرات في الجزائر وإجمالي الصادرات خارج المحروقات وإجمالي الصادرات في الجزائر فترة(2001 – 2021).

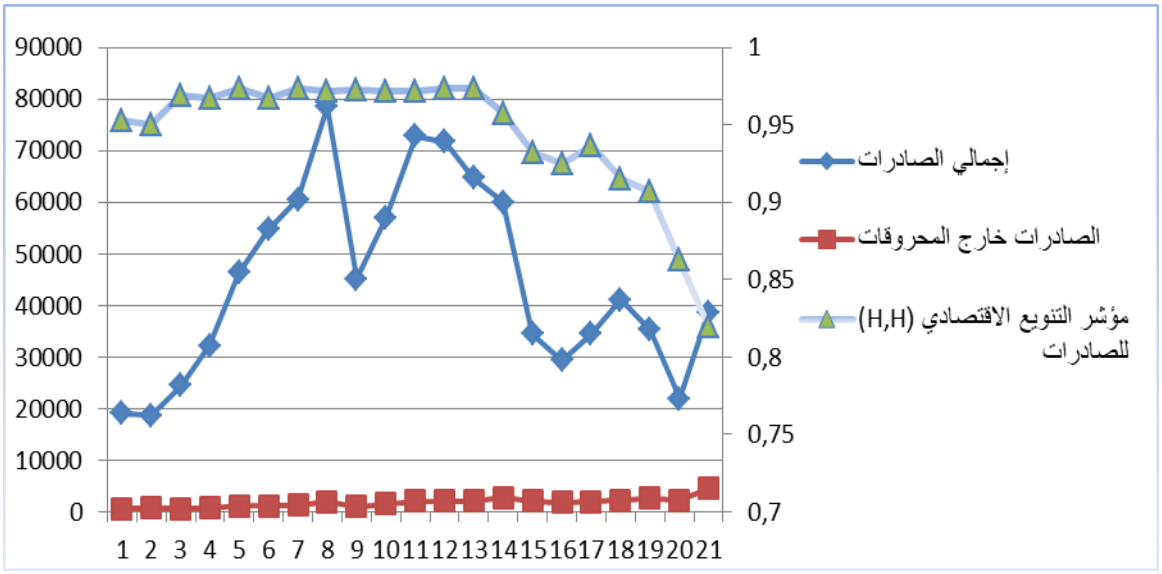

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا علي بيانات الجدول رقم (11).

2.4. إسقاط مؤشر التنويع الاقتصادي (H.H) على الموازنة العامة:

ينعكس التنويع في تمويل الخزينة العمومية من خلال الايرادات الحكومية التي تلعب دورا هاما في تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر، تعتمد الايرادات الحكومية بشكل كبير على الايرادات النفطية، حيث أصبح النفط الممول الرئيسي لميزانية العامة والمصدر الاساسي لتغطية النفقات العامة المختلفة، التي تعد محرك النشاط الاقتصادي على تطور أسعار النفط، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لابد وأن يتوافق مع زيادة نسبة الايرادات الحكومية غير نفطية الى الايرادات الحكومية.

الجدول (12) :يوضح تطورات الايرادات العامة في الجزائر الفترة 2001– 2021 وقيم مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات المحروقات	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7	2790	2792,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7
إيرادات خارج المحروقات	488,5	595,1	624,3	652,5	724,2	840,5	840,5	1022,1	1263,3	1487,8	1810,4
إجمالي الإيرادات العامة	1505,5	1603,2	1966,6	2222,6	3082,6	3639,8	3687,8	5190,5	3676	4392,9	5790,1
مؤشر (H,H) للإيرادات العامة	0,11	0,07	0,16	0,6	0,31	0,32	0,28	0,35	0,11	0,12	0,16
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
إيرادات المحروقات	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1	2177	2887,1	2714,5	1921,6	2609,2	
إيرادات خارج المحروقات	2227,2	2279,4	2349,9	2729,6	3329	3810,3	3864,2	3935,4	3719,4	3971	
إجمالي الإيرادات العامة	6339,3	5957,5	5719	5103,1	5110,1	6047,9	6751,4	6601,6	5640,9	6586,6	
مؤشر (H,H) للإيرادات العامة	0,13	0,06	0,04	0,05	0,1	0,06	0,02	0,05	0,11	0,04	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz

الديوان الوطني للإحصاءhttps://www.: ons.dz

من خلال قراءتنا للجدول تبين لنا أن الإيرادات العامة للخزينة العمومية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط الدولية، حيث عرفت الإيرادات ارتفاع محسوس يرجع أساسه لارتفاع الجباية النفطية، فوصلت مساهمتها إلى 63.53% سنة 2001 من إجمالي الإيرادات، لترتفع سنة 2006 إلى 74.56% ، ولتنخفض سنة 2021 إلى 39.6% من إجمالي الإيرادات.

وبالمقابل ارتفاع في الإيرادات غير نفطية من 36.46% سنة 2001 إلى 60.3% سنة 2021 ويرجع ذلك إلى جملة من الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل توسيع مداخيل الجباية العادية تفاديا لأزمات انخفاض أسعار البترول.

- **تحليل نتائج إسقاط مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H)على الموازنة العامة:**

من خلال حساب مؤشر التنويع الاقتصادي (H.H) لتوزيع الإيرادات الحكومية نلاحظ أن الدولة قل اعتمادها على الإيرادات النفطية لتعتمد على مصادر أخري لتمويل نفقاتها وهو ما يعد مؤشر إيجابيا، حيث انخفض المعامل من 0.11 سنة 2001 إلى 0.04 سنة 2021، إلا أنه كان هناك ارتفاع محسوس من 0.31 إلى 0.35 خلال فترة 2005 – 2008 ولكن لم يدم طويلا ثم بدأ بالانخفاض، حيث أصبحت الإيرادات النفطية وغير نفطية موزعة بالتساوي تقريبا عام 2014 و2015 حيث بلغت قيمة المعامل 0.04 و0.05 على التوالي، وهذا ما نلاحظ من خلال الشكل التالي:

الشكل (13):تطورات مؤشر التنويع الاقتصادي(H.H) للموازنة العامة.

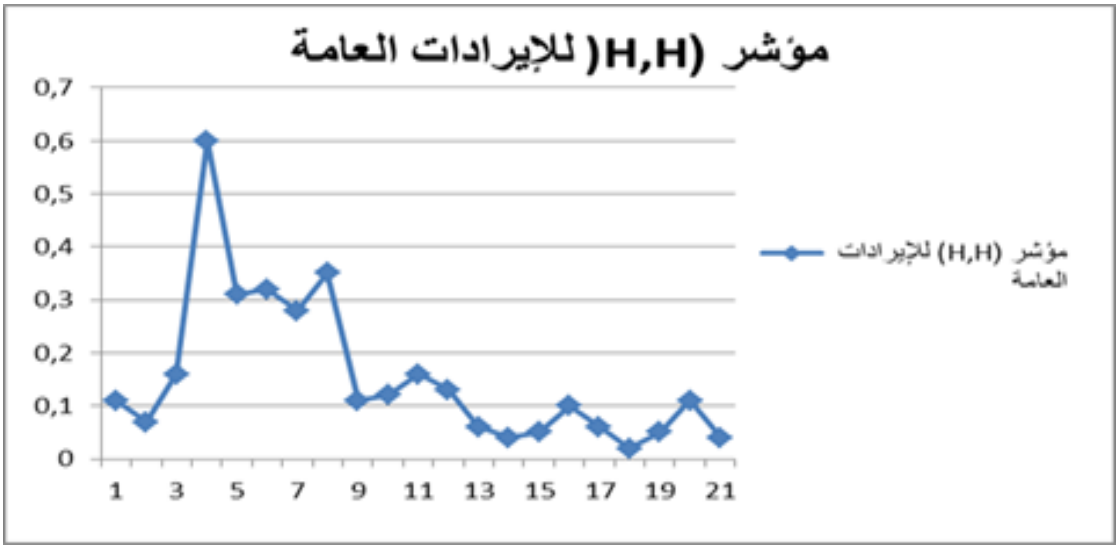

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 13

3.4. البدائل المتاحة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

1.3.4. تفعيل القطاع الصناعي :

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تعول عليها الدول، لدورها الكبير في التنمية الاقتصادية وارتباطها بالقطاعات الاخرى، ما جعلها معيار لتطور البلدان .

1- واقع القطاع الصناعي في الجزائر :

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل إلى ضعف هذه الصناعة و تأخرها عن مواكبة التطورات الراهنة في الاسواق العالمية، مما يجعله قطاعا يعاني من نقص الاستثمارات والتمويل التي تؤدي إلى ضعف التنافسية وقلة الابتكار في المنتجات .

ومما لا شك فيه أن القطاع الصناعي في الجزائر بعيد كل البعد عن مستوى الدول الصناعية الكبرى، مما يستدعي ضرورة وجود دعم كبير واهتمام كافي للنهوض بهذا القطاع، ويمكن تلخيص أهم خصائصه في:

- **البنية التحتية** :تعيق الجزائر العديد من التحديات التي تتعلق بالبنية التحتية للقطاع الصناعي، وتأخر التطوير التقني والعلمي وضعف الادارة والتسيير وعدم توفر الكفاءة و التقنية .
- **الاعتمادية على الموارد الطبيعية** : تعتمد الصناعة الجزائرية بشكل كبير على الموارد الطبيعية، ما يجعلها تتأثر بشدة بتقلبات أسعار هذه الموارد على الساحة العالمية .
- **تركز الاقتصاد و عدم التنوع** :تعاني الجزائر من تركيز صادراتها بشكل كبير على الصناعات النفطية، ما ينتج عنه نقص في تنوع الصادرات .
- **قلة التكامل بين الصناعات** : تعاني الجزائر من قلة التكامل والتشابك بينها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وتقليل فرص التصدير وزيادة الاعتماد على الواردات.

الجدول (13): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي للاقتصاد الجزائري (2001-2021). **الوحدة:(%)**

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي%
2001	**7,4**
2002	**7,3**
2003	**6,6**
2004	**6,3**
2005	**5,6**
2006	**5,2**
2007	**5**
2008	**4,7**
2009	**5,7**
2010	**5**
2011	**4,3**
2012	**4,5**
2013	**4,6**
2014	**4,9**
2015	**5,4**
2016	**5,6**
2017	**5,5**
2018	**5,6**
2019	**5,7**
2020	**4,7**
2021	**5,7**

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

تعكس أرقام الجدول مدى ضعف القطاع الصناعي وفشل الجهود المبذولة في سبيل ترقيته، حيث لم يتجاوز متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 5.3 %، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعديد من الدول الاخرى، كما ساهمت الأزمة الصحية بشكل كبير في ايقاف توسع القطاع الصناعي وذلك في السنوات الاخيرة(2019-2020)، أما في سنة 2021 فقد شهد القطاع نفس ديناميكية الانتعاش التي سجلت في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني حيث اكتسب 9 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2020 و1.7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019.

الشكل (14): يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي

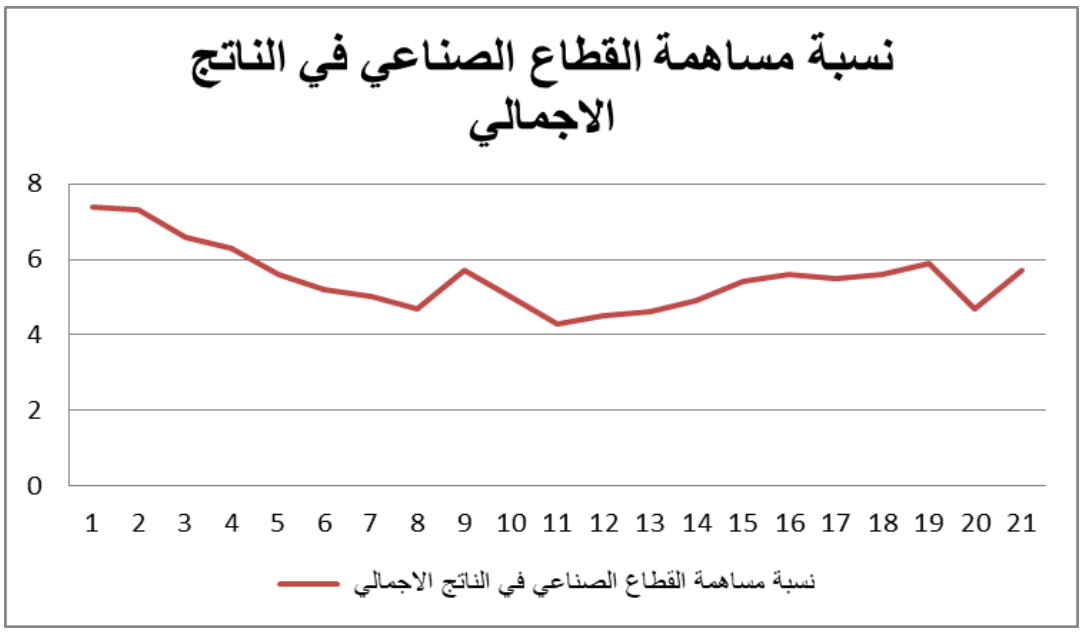

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول

2- الآفاق المستقبلية للقطاع الصناعي في الجزائر :

تعمل الحكومة الجزائرية على تنمية القطاع الصناعي في البلاد من خلال عدة اجراءات ومبادرات لتعزيز قدرته على المنافسة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، وتتمثل هذه الاجراءات والمبادرات باختصار في ما يلي :

- **دعم الاستثمارات في الصناعات الجديدة** : تتبنى الحكومة الجزائرية سياسة تشجيع الاستثمار في الصناعات غير النفطية، وتعزيز التكامل الصناعي بين الصناعات المختلفة ، والتركيز على الصناعات التحويلية والصناعات الذكية .
- **تحسين بيئة الاعمال** : يتم العمل على تحسين بيئة الأعمال في الجزائر لتشجيع المستثمرين، وتسهيل نمو الشركات المحلية و الاجنبية .
- **تعزيز التدريب والتعليم:** تعمل الحكومة على تعزيز التدريب والتعليم في مجال الصناعة وتشجيع التخصصات المتعلقة بالصناعات التحويلية والتكنولوجيا.
- **تطوير البنية التحتية الصناعية :** تعمل الحكومة الجزائرية على تطوير البنية التحتية الصناعية وخصوصا الصناعات الجديدة، من خلال توفير التسهيلات والتجهيزات اللازمة لتشجيع المستثمرين .
- **تعزيز التعاون الدولي:** في مجال الصناعة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات والمعرفة.

2.3.4. القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني .إذ يشكل مصدرا رئيسيا للعديد من المواد الغذائية، و قدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة، بالإضافة إلى دوره الفعال في تحقيق الامن الغذائي .

1- واقع القطاعي الزراعي في الجزائر :

على مدار العقود الاخيرة عملت الحكومة الجزائرية على تطوير القطاع الزراعي، وذلك عبر مجموعة متكاملة من البرامج تتمثل في (**بللعما، 2017-2018، صفحة 141**):

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):** يعتبر هذا المخطط وسيلة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة الهادفة لتحديث وزيادة الفعالية الاقتصادية والايكولوجية لقطاع الفلاحة، بحيث يهدف إلى ترقية التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يسمح بتحقيق تنمية فلاحية مستدامة .
- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2004-2008):** كان الهدف منه إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المهمشة .
- **برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2009-2014):** وهو برنامج يؤكد على الهدف الأساس الذي تتبعه السياسة الفلاحية للجزائر، والمتمثل في الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل .
- **مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):** يقوم على ثلاث ركائز أساسية :الزراعة و الثروة الحيوانية، إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية، متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات .

نتيجة تطبيق هذا البرامج عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام تذبذبا خلال الفترة 2001-2015 حيث لم تعرف ثباتا نحو الارتفاع أو الانخفاض، هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول (14): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي ومعدل نمو القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019 **الوحدة: (%)**

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي %	القيمة المضافة %
2001	9,36	12,8
2002	10,1	- 1,2
2003	10,6	11,5
2004	10,2	5,6
2005	8,39	2,3
2006	8	8,1
2007	7,35	2,5
2008	6,05	- 3,8
2009	9,15	21,1
2010	8,42	4,9
2011	8,14	11,6
2012	8,81	7,2
2013	9,82	8,2
2014	10,3	2,5
2015	11,6	6
2016	12,2	1,8
2017	11,9	3
2018	12	5
2019	11,8	2,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى .وهذا راجع إلى سلسلة الاصلاحات التي مست هذا القطاع ،إلا أن هذه النسب ماتزال ضعيفة مقارنة مع نسب مساهمة القطاعات الأخرى .أما معدلات نمو القيمة المضافة فقد عرفت تذبذبا و عدم استقرار نحو الارتفاع أو الانخفاض، فسجلت أعلى قيمة لها سنة 2019 بنسبة قدرت ب21.1% و هي السنة الأولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي .

2- الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي من حيث موقعها الجغرافي ،باعتبارها بوابة افريقيا و محور الدول المغاربية و كذا قربها من السوق الاوروبية . اضافة إلى الثروة

المائية و البشرية التي تتمتع بها . الامر الذي يمكنها من احتلال مرتبة عالية في هذا المجال ،ة هذه بعض الحلول التي يمكن العمل بها من أجل الاستغلال الامثل لهذه الموارد و الطاقات .

- ❖ تعزيز البحث العلمي و التطوير التقني في مجال الزراعة و تحسين جودة المحاصيل و الثروة الحيوانية.
- ❖ توجيه المزارعين و تقديم الدعم المالي و الفني لهم.
- ❖ تطوير الصادرات الزراعية، وتوفير فرص تسويقية وتخفيض التكاليف الادارية والضريبية على المنتجات الفلاحية .
- ❖ تطوير المناطق الصحراوية وزيادة المساحات المزروعة .
- ❖ تعزيز الوعي الزراعي و تدريب الفلاحين على استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا.

تطبيق هذه الحلول وتنفيذها بشكل فعال ومنسق قد يساعد في تحسين الأداء الفلاحي في الجزائر وبالتالي الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

3.3.4. القطاع السياحي

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم ،اذ يساهم بشكل كبير في الايرادات المالية للدول خاصة ايرادات العملة الصعبة، وكذا لاعتماده على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، ولما يوفره من فرص الشغل واليد العاملة، الامر الذي دفع بالدول الى الاهتمام به والاستثمار فيه بشكل مكثف بهدف التنويع الاقتصادي .

1- واقع القطاع السياحي في الجزائر

لا يزال قطاع السياحة في الجزائر قطاعا هامشيا يعاني العديد من التحديات و الصعوبات التي تؤثر على نموه وتطوره، وهذا في ظل اعتماد الحكومة الجزائرية على المورد النفطي كمحرك للاقتصاد الوطني، رغم ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية هائلة وثراء بيئي يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية واعدة للعديد من السياح الاجانب، وكخطوة أولى لتنمية هذا القطاع تحرص الدولة الجزائرية عبر مجموعة من الاجراءات والتدابير الحكومية والتشريعات على تحسين الهياكل السياحية والمؤسسات الفندقية بمختلف تصنيفاتها، من أجل جلب السياح وتلبية حاجياتهم الايوائية، وتعزيز مكانتها كوجهة سياحية جذابة ومتنوعة، وفي المقابل الحصول على الاموال الصعبة وزيادة الايرادات السياحية للبلاد .

الجدول (15): يوضح ايرادات قطاع السياحة ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2001-2019

السنة	لمساهمة في الناتج الداخلي الخام %	الايرادات (مليون دولار)
2001	1,2	100
2002	1,2	110
2003	1,1	111
2004	1	179
2005	0,9	184
2006	0,9	241
2007	0,9	219
2008	0,8	325
2009	1,1	266
2010	1	219
2011	0,9	208
2012	0,9	196
2013	1	230
2014	1,1	258
2015	1,3	304
2016	1,4	209
2017	1,6	/
2018	1,7	/
2019	1,8	/

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

تشير الارقام في الجدول أن القطاع السياحي في الجزائر يسهم في الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة محدودة ولكن متزايدة، حيث شهد هذا القطاع تحسنا ملحوظا في السنوات الاخيرة نتيجة

اصلاحات هامة في البنية التحتية والخدمات السياحية، وزيادة جهود الترويج والتسويق للجزائر كوجهة سياحية، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع حوالي 8.1% في سنة 2019 مقارنة بالسنوات السابقة التي لم تتجاوز 2% ، مع ذلك فإن الارقام المسجلة لا تعكس الامكانات الحقيقية لهذا القطاع، حيث يمكن أن يكون للسياحة تأثير ايجابي أكبر على الناتج الداخلي والتنمية الاقتصادية للبلاد .

2- الافاق المستقبلية للقطاع السياحي

- **تنويع المنتجات السياحية** :يمكن تحقيق نمو أفضل في القطاع السياحي من خلال تنويع المنتجات السياحية التي يتم تقديمها، بحيث يتم تلبية احتياجات المسافرين المختلفة وجذب عدد أكبر من السياح.
- **التسويق الإلكتروني واستخدام التقنية الحديثة**: يمكن استخدام التسويق الإلكتروني والتقنية الحديثة في تسويق وترويج المنتجات السياحية وجذب المزيد من السياح.
- **تحسين البنية التحتية السياحية:** من خلال رفع حجم الاستثمار في البنية التحتية السياحية، مثل الطرق والمطارات والفنادق والمنشآت السياحية الأخرى، لجذب عدد أكبر من السياح وتحسين تجربتهم.
- **تأهيل العنصر البشري الكفؤ :** العنصر البشري هو أحد العوامل الرئيسية في نهضة القطاع السياحي، حيث يعتمد هذا الاخير بشكل كبير على الخدمات والتجارب التي يقدمها العاملون فيه، كما يعتبر المورد البشري المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية .لذا وجب الاستثمار في هذا الموارد من خلال تكوينها و تأهيلها بما يتناسب مع متطلبات القطاع .
- الحفاظ على التنوع الثقافي و حماية الارث المحلي .
- **تطوير السياحة الداخلية:** يمكن تطوير السياحة الداخلية في البلدان لجذب عدد أكبر من السياح المحليين وزيادة الإنفاق في القطاع السياحي .

5. خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تشخيص لواقع التنويع الاقتصادي و تقييم لواقع الصادرات في الجزائر، كما أشرنا إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق التنويع، وكذا قياس درجته باستخدام مؤشر هيرشمان-هيرفندال، بالرغم من أن هذا المؤشر لم يحدد بدقة درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بسبب ارتباطه بأسعار البترول إلا أن هذا وحده كفيل بإثبات مدى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط وضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر، الذي أصبح أمرا ضروريا بالنسبة للجزائر بسبب تأخرها عن مواكبة التطورات في الساحة الدولية، وذلك عبر تفعيل القطاعات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية كالصناعة، الفلاحة والسياحة، هذه القطاعات أثبتت فعاليتها في الدول المتقدمة والنامية وعلى الجزائر الاستفادة من هذه التجارب من أجل توظيف امكانياتها واستغلالها احسن استغلال .

خاتمة عامة

خاتمة:

تعاني الدول ذات الاقتصادات الأحادية خاصة إذا كانت ريعية، العديد من المشاكل التي تهدد استقرار اقتصادها الوطني، وتجعلها أكثر هشاشة وعرضة للصدمات للخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وفي هذا الإطار سعت الحكومة الجزائرية نحو تبني العديد من البرامج والإصلاحات المتعاقبة التي من شأنها أن تساهم في ترقية الصادرات بما يتماشى واستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من تبعية النفط، وذلك في سبيل خلق قاعدة اقتصادية متنوعة و متوازنة تضمن التحول من اقتصاد منكشف كليا على العالم الخارجي إلى اقتصاد أكثر استقلالية وأقل حساسية اتجاه الصدمات الخارجية، إلا أن هذه المجهودات واجهت العديد من التحديات والنقائص، الأمر الذي خلص إلى نتائج لا ترقى لحجم التوقعات والأهداف المسطرة، ما يعكس فشل محاولات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، فالوضع الآن بات يتطلب جهودا جادة ومستمرة وهذا من خلال مراجعة السياسات الاقتصادية وتشخيص أسباب الاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني، واعتماد استراتيجيات تتضمن جميع القطاعات دون استثناء حيث أن مشكلة الجزائر اليوم ليست مشكلة نقص التمويل بقدر ماهي مشكلة حوكمة وضعف التسيير ومنظومة اقتصادية فاشلة، فالإيرادات النفطية خاصة تلك المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط يمكن أن تسهم بشكل فعال في تنشيط وبعث النمو في القطاعات الانتاجية الأخرى على رأسها القطاع الصناعي و الفلاحي، بما يضمن بناء اقتصاد مستقر وصامد أمام الصدمات الخارجية وحتى الداخلية .

اختبار الفرضيات:

بناءا على النتائج السابقة للدراسة وبعد اختبار الفرضيات، فقد تبين ما يلي:

- لا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، الذي يشكل 19% من إجمالي الناتج المحلي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021. وعلى الرغم من أن الركود الناجم عن جائحة كورونا أدى إلى تفاقم تحديات النمو، فإن الارتفاع اللاحق في أسعار الهيدروكربونات نتيجة للتعافي العالمي من الجائحة والحرب في أوكرانيا أدى إلى ارتفاع كبير في عائدات الجزائر من الصادرات وفي إيرادات الموازنة وبالتالي يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى للدراسة بشكل مطلق.
- تسعى الجزائر في السنوات الاخيرة على تنويع مصادر إيراداتها بالتركيز على الايرادات خارج قطاع المحروقات(الزراعة ،الصناعة ،الخدمات..) عبر سلسلة من البرامج التنموية، ومن خلال النظر إلى نسب مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الناتج الخام في السنوات الأخيرة ، يمكننا إثبات صحة الفرضية الثانية .

النتائج:

أهم النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة هي:

I. على المستوى النظري :

- ❖ يشير التنويع الاقتصادي بمفهومه البسيط إلى عملية تحويل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على مصدر دخل واحد إلى اقتصاد يتكون من عدة مصادر دخل مختلفة، بهدف تحقيق استقرار وتوازن أفضل للنمو الاقتصادي .
- ❖ إن الدافع الرئيسي لتبني سياسة التنويع الاقتصادي يتمثل في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة واحدة، خاصة اذا كانت مادة أولية .
- ❖ التعرف على محددات التنويع يلعب دورا حاسما في رسم استراتيجية مناسبة للتنويع الاقتصادي والاستفادة من الفرص والتحديات المتاحة في السوق.
- ❖ إن نجاح سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات مرتبط بقدرة سياسة التنويع المتبعة في إحداث تحول هيكلي على مستوى الصادرات.

II. على المستوى التطبيقي :

- ❖ أثبت تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ومؤشرات التجارة الخارجية أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات على مستوى هيكله مما تسبب في عدم استقراره.
- ❖ درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر مرتفعة تتراوح بين 49% و 59%، وسبب ذلك يعود إلى التركيز على تصدير سلعة واحدة.
- ❖ درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة، بسبب الاعتماد شبه المطلق على المحروقات في النشاط الاقتصادي، وهذا ما أثبتته معطيات تحليل مؤشر درجة التنويع الاقتصادي .
- ❖ انخفاض نسب مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي، مع استمرار محافظة الصادرات من المحروقات على نفس المستوى من إجمالي الصادرات والتي بلغت حوالي 98% ، والذي قابله ارتفاع طفيف في نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الاخيرة .

- تسعى الجزائر إلى تفعيل مختلف القطاعات غير النفطية من خلال صياغة نماذج ومخططات تنموية، إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة ولا ترقى للمستوى المطلوب، مما يثبت فشل جهود الدولة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي .

اقتراحات الدراسة :

- **تطوير القطاعات الأخرى :** يجب تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر بتطوير قطاعات أخرى غير قطاع النفط ، ومن بين هذه القطاعات يمكن ذكر الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا.
- **تعزيز البنية التحتية:** يجب تعزيز البنية التحتية في الجزائر، بما في ذلك الطرق والجسور والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، وذلك لتسهيل عمليات النقل والتصدير.
- **تطوير القدرات التصنيعية:** يجب تطوير القدرات التصنيعية في الجزائر وتحسين جودة و تنافسية المنتجات المحلية، وذلك لزيادة القدرة على التصدير واختراق الاسواق الخارجية.
- **التركيز على التجارة الإلكترونية:** التركيز على التجارة الإلكترونية وتحسين البنية التحتية الرقمية في الجزائر، يسهل من عمليات البيع والشراء ويسرع إجراءات النقل والتصدير .
- **تحسين بيئة الأعمال:** تحسين بيئة الأعمال في الجزائر وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف، من شأنه أن يقوم بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- **التعاون الدولي:** يمكن تعزيز التعاون الدولي مع الدول الأخرى من تحقيق التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات، وذلك من خلال التبادل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتقنية.
- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني والتدريبي اللازم لتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات .
- **الرفع من جودة التعليم والتدريب:** يجب تحسين التعليم والتدريب في الجزائر وتطوير المهارات اللازمة للعاملين في القطاعات الجديدة والمتطورة، وذلك لزيادة تنافسية المنتج الوطني .
- **تشجيع الأبحاث العلمية والتقنية:** تشجيع الأبحاث العلمية والتقنية في الجزائر وتوفير الدعم اللازم للمخترعين والمبتكرين، يساهم في تحسين جودة المنتجات المحلية وزيادة القدرة على التصدير .

- **تنظيم المعارض والمؤتمرات:** يمكن تنظيم المعارض والمؤتمرات في الجزائر لتعريف العالم بالمنتجات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

تطبيق هذه الاقتراحات يمكن أن يساهم في ترقية الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1) المؤلفات:

- حازم الببلاوي. (1990). *دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ط1*.القاهرة: دار الشروق.
- صالح ,طالم.(2020).ال*نشاط المقاولاتي آلية استراتيجية للتنويع الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة*، كتاب جماعي ط1.برلين: إصدرات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية.
- طارق عبد الرؤوف عامر. (2015). *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وإنعكساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها*. عمان: دار الميازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- عبد الرؤوف ،سليم سحر.، شعبان عبدة ،عبير. (2014). *قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- عمر صخري. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي* . بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
- وضاح رجب. (2009). *التضخم والكساد في الاقتصاد الاسلامي*. عمان: دار النفائس.

2) المقالات:

- أبن حراث حياة، و أمال دردور . (2012). التنافسية الصناعية في ظل التغيرات العالمية (المنظور النظري). *مجلة دفاتر بوادكس*، الصفحات 20-38.
- بن عبد العزيز سفيان ، و بن عبد العزيز سمير. (2020). مدي مساهمة تصدير المنتجات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر (2004- 2015). *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، الصفحات 393 - 404.
- بوشول ,السعيد وأخرون. (2017) .المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي - دراسة حالة المملكة العربية السعودية. *المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية* ،(العدد 07).225 - 234.
- دفرور ,عبد النعيم .(2017) .الاقتصاد الجزائري و ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط .*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،(العدد 12)*.ص 356 -378.
- عبد الرحمان على الجيلاني. (2015). أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم. *مجلة تنظيم والعمل*، الصفحات 5-16.

- محمد عطا الله عليمات. (2018). أثر الصادرات الزراعية علي الميزان التجاري الاردوني. *global journal of econmics and business*، الصفحات 361-371.
- وصاف سعيدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات. *مجلة الباحث*، الصفحات 6-17.
- ممدوح عوض خطيب. (2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الادارية*، صفحة 211.
- عمر محمود أبو عيدة. (2013). أداء الصادرات الفليسطنية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1994 - 2011). *مجلة جامعة الازهر*، العدد1 ، الصفحات 347-376.
- قروف، عبد الكريم. (2016).قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية الفترة(1980 - 2014). *مجلة الواحات والدراسات*، المجلد 9 العدد 2. ص 632 - 664.
- هواري ,أحلام.، سدي علي .(2019) .التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط :مع الإشارة إلى حالة الجزائر .*مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2*. ص 213 - 229.
- ممو ,سعيدة .,آيت يحي ,سمير .(2013) .تشخيص التفاوت في مصادر الدخل الوطني في الجزائر للفترة 2000-2017.*الاستراتيجية و التنمية* .p. 517 ,
- كورتل، نجاة.(2017، ديسمبر).الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرشمان-هيرفندال للفترة 2011-2017.*مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية*،العدد52. ص 1 - 20.
- يحي ،حولية.، سحنون ،مريم. (2018،ديسمبر، 31). سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 -2016.*مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال*،volume2,numéro 2. ص 38 - 52
- بن عبد العزيز، سفيان .،بن عبد العزيز، سمير.(2020،مارس،03).مدي مساهمة تصدير المنتجات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر(2004 - 2015).*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، المجلد 16، العدد 22. ص 3 - 95.
- حمد ضيف، و وعيل ميلود. (2020، ديسمبر، 31). علاقة العجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية (1990-2017). *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، المجلد 23، العدد 2. الصفحات 45-65.

- ضيف، أحمد.، عزوز أحمد .(29 10 ,2018) .واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.23 .p .

- **3) المداخلات:**

- unectad.(2018). التنويع و خلق القيمة المضافة.
- محمد دعمي. (2022). دور و مساهمة سياسات القطاعات الانتاجية و الاقتصادية في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي و بالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. *الملتقى الوطني :الانتقال من الاقتصاد الأحادي الى التنويع الاقتصادي في الجزائر.* تيبازة: المركز الجامعي مرسلي عبد الله.
- ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي. *المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بالجامعات* (صفحة 10). الرياض: قسم الاقتصاد-كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود.

- **4) رسائل الماجستير والدكتوراه:**

- إبراهيم ,ب .(2009) .*آليات تنويع و تنمية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي* . (شهادة ماجستير)،جامعة حسيبة بن بوعلي .
- بن لحرش صراح. (2013). تشجيع الصادرات خارج المحروقات (شهادة الماجستير) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- بن لطرش عطاء الله. (2017). *تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية*. (أطروحة دكتورة)، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان.
- بوران شهرزاد. (2018). *محددات الصادرات الصناعية، حالة الجزائر 1980 - 2016*.(أطروحة دكتورة) ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- حمشة عبد الحميد. (2013). *دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة*. (شهادة الماجيستر) ، جامعة محمد خضر، بسكرة.
- زروق, بن موقف. (2018-2019). *استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة* .(أطروحة دكتوراه)، جامعة زيان عاشور، الجلفة .
- عبد العزيز برنه. (2016). *تقلبات أسعار الصرف واعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر*. (شهادة ماجستير) ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

- عطية، خمخام .(2022) .*تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفتر (2009-2020)*.أطروحة دكتوراه،جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- قسوم ميساوي الوليد. (2007). *دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006* .(مذكرة ماجستير)، جامعة خيضر، بسكرة.

- **مراجع باللغة أجنبية:**
- **1) مقالات:**

- aissaoui.a. (2009). the challenges of diversifying petroleum-dependant economies:Algeria in the context of the middle-east and north-africa. *arab petraleum jnvestments corporation;* maddle tast economic survey;2 (52).pp 1- 34.
- keddari, n., & karima touati. (2020). Successful International experiences in promoting productive investments outside hydrocarbons: Case of Indonesia. Economic and Management Research Journal.
- ngangous, f. (2016). planifier et organiser la diversification économique en afrique centrale .*revue congolaise de gestion.* العدد (21 -22)، ص 45 - 87
- singer h.w, s. (1950). the distrubution of gains between investing and borrouring countries. *american economic review*, 473-485.

2) **المداخلات:**

- united nation conférence on trade and dévloppement (unctad). (2008). *herd-book statistics.*, (p. 4). new york ;genève.

❖ **المواقع الانترنت:**

- تقرير بنك الدولي **https://data.albankaldawli.org**
- التقرير السنوي لبنك الجزائر **https://www.bank-of-algeria.dz**
- إحصائيات التجارة الخارجية **https://www.caci.dz**
- الديوان الوطني للاحصاء **https://www.ons.dz**
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية: https://www.mta.gov.dz
- **https://www.trademap.org/Index.aspx**